مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية ISSN 2616-2148 IUGJSLS
Vol 27, No 1, 2019, pp 87-123

تاريخ الإرسال (2017-12-30)، تاريخ قبول النشر (2018-01-16)

جهود البنك الإسلامي للتنمية في التمويل الدولي (دراسة تطبيقية)

د. عادل عبد الفضيل عيد بليق *[1]

[1] كلية التربية - جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز/ المملكة العربية السعودية.

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:
E-mail address: adeleid69@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مكانة البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية عالمية، ودوره في تمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في الدول العربية والإسلامية الأعضاء، وكذلك الجاليات الإسلامية خارج هذه الدول، من أجل تطوير المجتمعات الإسلامية وتنميتها.

وقد اشتمل البحث على التعريف بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتطور مؤسسات البنك لدعم تمويل التنمية، وتطور التوجهات الاستراتيجية للبنك في خدمة التمويل. ونمو الهيكل المالي وتعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات التمويلية. والنشاط التمويلي للبنك (فاعلية تمويل التنمية). وأثر تمويل البنك للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية. ودور البنك في دعم الخدمات المالية الإسلامية. وأخيرا صيغ التمويل في البنك الإسلامي للتنمية.

وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج منها:

- اتضح جليا أن النظام المالي الإسلامي ممكن التطبيق، وأنه يساهم مساهمة فاعلة في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والبنك يعتبر تجربة رائدة وفريدة لتعاون دول الجنوب.

- استطاع البنك أن يستنبط أساليب ووسائل تمويلية متنوعة، تعينه على تحقيق أهدافه خاصة، في مجال أسبقيات محاربة الفقر، والتنمية البشرية، والتعاون بين الدول الأعضاء ودعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.

- أعد البنك رؤية بعيدة المدى 1440هـ (2020م)، تهدف إلى تحقيق معدلات تنموية شاملة، بالتركيز على محاربة الفقر، والارتقاء بالخدمات الصحية، وتعميم التعليم على الجميع، وتوسعة صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وتيسير إدماج اقتصادات الدول الأعضاء فيما بينها وإدماجها في اقتصادات بقية دول العالم الأخرى.

كلمات مفتاحية: صيغ التمويل - المصرفية الإسلامية - التنمية الاجتماعية.

The efforts of the Islamic Development Bank, the International Finance (a practical study)

Abstract

This study is designed to identify the status of the Islamic Development Bank, a global financial institution, its role in the financing of programs and projects of economic and social development, in the Arab and Islamic countries and Member States, as well as Islamic communities outside of these states, in order to develop Islamic societies and their development.

The research included a definition of the Islamic Development Bank. The evolution of world bank institutions in support of financing for development, the evolution of the strategic directions of the World Bank in the service of funding. The growth of the financial structure and the mobilization of resources to meet the financing requirements. The financial activity of the World Bank (the effectiveness of financing for development). The impact of the bank's financing of Member States and Islamic societies. The role of the Bank in support of the Islamic financial services. Finally, the funding formulas in the Islamic Bank for Development The study resulted in several results:

- it had become clear that the Islamic financial system possible application, and that an effective contribution in support of the process of economic and social development. The World Bank is a leading and unique experience for the cooperation of the countries of the South.

- The World Bank has been able to devise a Variety of Funding Methods and means, appointed to achieve its objectives, in particular, in the field of priorities of fighting poverty, human development, and cooperation between member states and support the development of Islamic banking industry.

- The Bank has prepared a long-term vision 1440e (2020m), aims to achieve comprehensive development rates, focusing on the fight against poverty, the upgrading of the health services, and education for all, the expansion of the Islamic financial services industry, and facilitate the integration of the economies of member States among them and integrate them into the economies .of the rest of the other countries of the world.

Keywords: funding FORMULAS - Islamic banking - Social Development

www.manaraa.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

فيعيش كثير من الدول الإسلامية ظروفا اقتصادية قاسية، ومن الصعوبة تمويل جميع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذاتيا دون الاستعانة بمصادر خارجية، وعلى رأسها المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، التي تسهم في تمويل عمليات التنمية المستدامة، من أجل نشر الرخاء والرفاهية بين شعوب الدول الإسلامية، ومحاربة كل صور الجهل والفقر والبطالة، وتحقيق التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاحتياجات البيئية، ليتسنى سلوك الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في حياة البشرية جمعاء.

ومن المؤسسات الرائدة في مجال التمويل الإسلامي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى عدة أمور:

- التعرف على مكانة البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية عالمية، ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- بيان دور البنك الإسلامي للتنمية في الدول العربية والإسلامية الأعضاء، وكذلك الجاليات الإسلامية خارج هذه الدول، من أجل تطوير المجتمعات الإسلامية وتنميتها.
- عرض أهداف ومضامين البرامج والمشاريع التنموية التي أقامها البنك، بالإضافة إلى تطويرها.
- بيان أهم إنجازات مجموعة البنك، والصناديق والبرامج المتخصصة، والمؤسسات التابعة، والمشاريع الخاصة، في مجال تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- توضيح دور صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي المعاصر في البنك الإسلامي لتنمية المجتمع.

أهمية الدراسة:

إن التعرف على المشاريع التنموية التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية في جانب الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، يعد نموذجا تطبيقيا يحتذى به من قبل المؤسسات المالية في العالم الإسلامي، والمؤسسات والهيئات الإنسانية التي تعمل في هذا الجانب، من أجل تنمية الإنسان، والقضاء على صور الجهل والفقر والبطالة التي تعاني منها معظم البلدان والمجتمعات.

ومن جوانب الأهمية في هذه الدراسة تنوع مشاريع وبرامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي تستهدف تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية، والمجتمعات الإسلامية.

ومن الجدير بالذكر أن تمويل التنمية عملية شاملة تهدف إلى إحداث تغيير حضاري، يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسية –المادية والفكرية والروحية والإبداعية – المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة البحث وأسئلة الدراسة:

تثور بين الحين والآخر شبهات حول جدوى المصرفية الإسلامية وأثرها في حل مشكلات التمويل والاستثمار، وخاصة الدولي منها، وجهود البنك في محاربة ثالوث الفقر – الجهل والتخلف والبطالة– وتثور عدة أسئلة في هذا الشأن منها:

– ما هي مكانة البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية عالمية، وما دوره في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– ما هو دور البنك الإسلامي للتنمية في تطوير المجتمعات العربية والإسلامية الأعضاء وتنميتها، وكذلك الجاليات الإسلامية خارج هذه الدول.

– ما أهداف ومضامين البرامج والمشاريع التنموية التي أقامها البنك الإسلامي للتنمية، وكيف قام بتطويرها.

– ما أهم إنجازات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والصناديق والبرامج المتخصصة، والمؤسسات التابعة، والمشاريع الخاصة، في مجال تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– ما دور صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي المعاصر في البنك الإسلامي لتنمية المجتمع.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة.

الدراسات السابقة:

1- البنك الإسلامي للتنمية: جهود خيرة في خدمة الأمة ودينها في مختلف المجالات، محمد صلاح الدين المستاوي، (بدون تاريخ).

2- بنك التنمية الإسلامي ودوره في التنمية التعليمية، د/ عبدالله بن حلفان بن عبدالله العايش، المؤتمر العربي الرابع للمعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية في الوطن العربي (إدارة التعاون العربي العربي)، (1431هـ).

3- تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية، د/ بشير عمر محمد فضل الله، (1427هـ).

ويلاحظ أن هذه الدراسات قديمة من الناحية التاريخية، وسوف يستفيد منها الباحث في الفترة السابقة على فترة البحث، وهي الخمس سنوات الماضية 1433/1437هـ.

كما أن هذه البحوث لم تتعرض لقضية جهود البنك في التمويل الدولي بشكل مباشر، وبصورة تطبيقية، وهو ما يهتم به هذا البحث.

حدود ونطاق الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على أعمال البنك الإسلامي للتنمية في فترة الخمس سنوات الأخيرة، من 1433هـ/2012م حتى 1437هـ/ 2016م، بحسب التقارير والدراسات المنشورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موضوعات الدراسة:

أولا: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

ثانيا: تطور مؤسسات البنك لدعم تمويل التنمية.

ثالثا: تطور التوجهات الاستراتيجية للبنك في خدمة التمويل.

رابعا: نمو الهيكل المالي وتعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات التمويلية.

خامسا: النشاط التمويلي للبنك (فاعلية تمويل التنمية).

سادسا: أثر تمويل البنك للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية.

سابعا: دور البنك الإسلامي للتنمية في دعم الخدمات المالية الإسلامية.

ثامنا: صيغ التمويل في البنك الإسلامي للتنمية. ثم الخاتمة والمراجع.

أولا: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

إن أغلب الدول الإسلامية تعاني من صور كثيرة للتخلف والبطالة والجهل (ثالوث الفقر)، وهي تجاهد في تطوير مؤسساتها وتنمية مجتمعاتها، وتحقيق قدر من الرفاهية والاستقرار السياسي والاقتصادي.

وفي طريقها لتحقيق ذلك استعانت بالكثير من المؤسسات الداخلية والدولية والمنظمات الإسلامية من أجل تحقيق التنمية المتكاملة التي تساعدها على الصمود أمام متطلبات البقاء الحضاري، ومن هذه المنظمات الرائدة في العمل الإسلامي منظمة التعاون الإسلامي، والمؤسسات المنبثقة منها، وعلى رأسها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وهي من أكبر المنظمات الحكومية الدولية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في التنمية في دول العالم الإسلامي، إلا أن معضلة الفقر تقف عائقا أمام الكثير من جهود بعض تلك الدول.

وللوقوف أمام معضلة التخلف، وما يترتب على ذلك من قلة فرص النجاح لخطط التنمية، عمد البنك الإسلامي للتنمية إلى تقديم العون للمجتمعات الإسلامية في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، بالكثير من البرامج المختلفة، تحقيقا لرسالته الإسلامية التي تنص على حقوق المجتمعات الإسلامية في المال الإسلامي، والذي لابد من مساهمته في تنمية وتطوير هذا المجتمعات.

وبعد أن حصلت معظم الدول الإسلامية على استقلالها من الاستعمار، وقد كانت جميعها تعيش مرحلة من التخلف في جميع شئون الحياة، وكانت مستويات المعيشة في هذه الدول منخفضة، لانخفاض الدخل، وبالتالي ينخفض فيها مستوى الغذاء، واستهلاك الطاقة، ومستوى التعليم والثقافة، وترتفع نسبة البطالة، ويسوء المستوى الصحي، ويقل استثمار الموارد، وتقل التجهيزات مع سوء استعمال ما هو متوفر منها، ويضعف التصنيع والزراعة، مع سوء وسائل النقل والمواصلات والطرق، وتنقص القوى العاملة الماهرة، والكفاءات البشرية المدربة، مع هجرة العقول المفكرة، مما يؤدي إلى استنزاف ثرواتها البشرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهذا كانت هذه الدول الفقيرة في حاجة إلى نظام تنموي، يحقق لها إدارة نفسها، وتطوير إمكانياتها بسواعد أبنائها، دون الاعتماد على المستعمر ومؤسساته.

لقد أحس المعنيون بأمر الأمة الإسلامية أن الأمة في حاجة إلى مؤسسات كبرى، تقوم برعاية بعض المصالح، وتلم شمل الدول الإسلامية، وتوحد مواقفهم، ومن هذه المؤسسات التي أنشئت من أجل هذه الغاية منظمة التعاون الإسلامي[1]، والتي انبثق منها العديد من المؤسسات الرائدة، ومنها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

لقد كان لمشاريع التنمية المستدامة اهتمام كبير لدى القائمين على إدارة البنك الإسلامي للتنمية، فقد حرصوا منذ قيام البنك على الاهتمام بالجوانب التنموية، وتطوير الإنسان المسلم، وتنمية بيئته المحيطة به، ليتمكن من الإسهام في التنمية العامة لمجتمعه.

أ- الكيانات التابعة للمجموعة:

1- البنك الإسلامي للتنمية:

مؤسسة مالية دولية، أنشئت تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عقد في مدينة جدة، في شهر ذي القعدة 1393هـ (ديسمبر 1973م). وعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض، في شهر رجب 1395هـ (يوليو 1975م). وبدأ أنشطته رسميا في الخامس عشر من شوال 1395هـ (العشرين من أكتوبر 1975م)، والهدف الرئيس للبنك هو تعزيز التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء وفي المجتمعات المسلمة طبقا لأحكام الشريعة الغراء.

وهو بنك حكومات يتعامل مع الدول ولا يتعامل مع الأفراد أو المؤسسات الخاصة[2].

2- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب:

أنشأ البنك في عام 1401هـ، (1981م) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في مقره في مدينة جدة، بهدف إجراء البحوث اللازمة لممارسة الأنشطة المالية والاقتصادية والمصرفية وفقا لمبادئ الشريعة السمحة، ولتوفير التدريب للمشتغلين في مجالات التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، وقد نشر المعهد بحوثا وتقارير متخصصة، ونظم ندوات وحلقات عمل، إلى جانب تنفيذ برامج للتدريب، وتقديم الخدمات الاستشارية، وبناء القدرات، وتقديم جائزة البنك الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة والمالية الإسلامية، ومنح المعهد الدراسية، ومنح البحوث، وبناء المعرفة للخدمات المالية الشاملة، ويعد المعهد أوراقا بحثية ومقالات، تنشر في مجلة المعهد "دراسات اقتصادية إسلامية"، وهي مجلة نصف سنوية، تصدر باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية، وتركزت برامجه حول عدة موضوعات مهمة منها: الاقتصاد الإسلامي، الزكاة، الأوقاف، تنمية القطاع الخاص، البنوك الإسلامية، الإدارة في الإسلام، وتطوير الموارد البشرية.

(1) تم تغيير اسم، "منظمة المؤتمر الإسلامي" إلى "منظمة التعاون الإسلامي"، في اجتماع مجلس وزراء خارجية دول "منظمة المؤتمر الإسلامي" الـ 38، في العاصمة الكازاخية أستانة، جمهورية كازاخستان، 26 – 28 رجب 1432هـ، 28 – 30 يونيو 2011م. (موقع منظمة التعاون الإسلامي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): http://www.oic-oci.org).

(2) موقع البنك الإسلامي للتنمية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): www.spa.gov.sa

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما حصل المعهد على جائزة ""أفضل معهد للبحث والتطوير في مجال المالية الإسلامية" من "هيئة جوائز المالية الإسلامية العالمية" سنة 2016م[1].

3- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات:

أنشئت هذه المؤسسة عام 1415هـ (1994م) لتعزيز التجارة، وتشجيع التبادل التجاري، وتعزيز فرص الاستثمار بين الدول الأعضاء، من خلال توفير الغطاء التأميني للاستثمار، وإعادة تأمين الائتمان، وائتمان صادرات تلك الدول ضد المخاطر التجارية والسياسية والقطرية، وتضم في عضويتها حتى الآن (41) دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

تقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حلولا لتخفيف المخاطر عن الجهات المصدرة من بلدانها الأعضاء، والجهات المستثمرة في هذه البلدان، كما تقدم حلولا للتأمين من مخاطر عدم السداد للجهات المصدرة من البلدان غير الأعضاء عن مبيعاتها من السلع الأساسية والمعدات الرأسمالية للجهات المتعهدة للبلدان الأعضاء في المؤسسة[2].

وقد قدمت المؤسسة منذ إنشائها دعما لتأمين ائتمان الصادرات بقيمة 30 مليار دولار أمريكي، ولتأمين استثمارات أجنبية بقيمة 5,8 مليار دولار أمريكي.

ومن الناحية التراكمية: بلغت اعتمادات التأمين منذ إنشاء المؤسسة 33.1 مليار دولار أمريكي، والأعمال المؤمنة 36.2 مليار دولار أمريكي.

أما معدل مطالبات التأمين الإجمالية (مطالبات التأمين المدفوعة نسبة إلى أقساط التأمين المحصلة) وهو المؤشر الرئيس لأداء عمليات تأمين الائتمان فبلغ 27.9%، وهي نسبة لا تزال دون نسبة هذه الصناعة[3].

تطور الأعمال المؤمنة والاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (1433هـ - 2016م)، (جدول رقم 1):

م	السنة	2016م	1436هـ	1435هـ	1434هـ	1433هـ
1	أعمال مؤمنة بمليارات الدولارات الأمريكية	8.6	5.4	4.8	3.2	3.0
	اتفاقات جديدة بمليارات الدولارات الأمريكية	4.8	4.2	3.4	2.3	2.3

(1) موقع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): www.irti.org

(2) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، في مؤتمره الثاني، بجدة، من 10 – 16 ربيع الآخر 1406هـ، الموافق 22 – 28 كانون الأول (ديسمبر) 1985م، قرار رقم: (2/9/9). وقراره في مؤتمره العشرين، المنعقد في وهران (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، خلال الفترة من 26 شوال إلى 2 من ذي القعدة 1433هـ، الموافق 13-18 سبتمبر (أيلول) 2012م، قرار رقم: (20/2/187). هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، (معيار التأمين الإسلامي رقم (26)، (ص 681 – 710). (معيار الاتفاقات التأمينية رقم (37)، (ص 933 – 956). (معيار إعادة التأمين رقم (41)، (ص 1031 – 1065). دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 1437هـ.

(3) المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، موقع المؤسسة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): www.iciec.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص:

أنشئت هذه المؤسسة سنة 1420هـ (1999م) بهدف تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، والمساهمة في تمويل مشاريعه في الدول الأعضاء.

وقد بلغ عدد الدول الموقعة على اتفاقية تأسيس المؤسسة (51) دولة، كما تضم المؤسسة أيضاً أربع مؤسسات مالية عامة.

ولدمج أنشطة القطاع الخاص تحت كيان واحد أوكلت إدارة صندوق حصص الاستثمار إلى المؤسسة عام 1429هـ.

تطور صافي اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (1433هـ - 2016م)، (جدول رقم 2):

م	السنة	2016م	1436هـ	1435هـ	1434هـ	1433هـ
1	صافي الاعتمادات بملايين الدولارات الأمريكية	754.0	592,6	298.2	418.3	305.6

5- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة:

أنشئت هذه المؤسسة في غرة محرم 1429هـ (1 يناير 2008م) لدفع عجلة التجارة في العالم الإسلامي، وتركز المؤسسة على تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء، وتيسير حصول رجال الأعمال على التمويل[1]، وتزودهم بالأدوات اللازمة لبناء القدرات، ليتمكنوا من التنافس بنجاح في السوق العالمية.

وتضم في عضويتها 37 دولة من قارة آسيا وأفريقيا وأوروبا.

وللمؤسسة ذراعان هما: تمويل التجارة، وبرنامج التعاون والتعزيز التجاري، والذي يشمل أربعة مجالات هي: تنمية التجارة، وتيسير التجارة، وبناء القدرات، وتنمية السلع الاستراتيجية.

وتشمل أنشطتها التمويلية: قطاع الطاقة (النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة)، والأسمدة، والمواد البلاستيكية، والمنسوجات، ووسائل الإنتاج الزراعية، والمواد الغذائية، كالبن والسكر[2].

تطور صافي اعتمادات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (1433هـ - 2016م) (جدول رقم 3):

م	السنة	2016م	1436هـ	1435هـ	1434هـ	1433هـ
1	صافي الاعتمادات بمليارات الدولارات الأمريكية	3.9	6.0	5.0	4.9	4.3

(1) التمويل هو: آلية تكوين الموارد، وتعبئتها، وتوجيهها نحو خطط تنموية شاملة وفق صيغ تمويلية مشروعة؛ لتحقيق أهداف النظام الاقتصاد الإسلامي. ص30. والتمويل قد يكون إنتاجيا (استثماريا)، أو استهلاكيا، أو تعاونيا. (الغزالي، ***ضوابط التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي في الفكر الاقتصادي*** - دراسة مقارنة، (ص 30).

(2) المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، موقع المؤسسة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): www.itfc-idb.org/en.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- أنشطة المجموعة:

1- المساعدات الإنمائية لتخفيف الفقر[1].

2- المساعدات الفنية لبناء القدرات، وتقديم الخدمات الاستشارية.

3- التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.

4- تعبئة الموارد، وتمويل التجارة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في القطاعين العام والخاص.

5- خدمات التأمين وإعادة التأمين للاستثمار وائتمان الصادرات.

6- الاستثمار المباشر في رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية.

7- برامج البحوث والتدريب في مجالي الاقتصاد والصيرفة الإسلامية[2].

8- الاستثمار في الأوقاف وتمويلها.

9- الإغاثات العاجلة، والمعونة الخاصة، والمنح الدراسية للطلاب.

ج- السمات البارزة للمجموعة:

اتسم البنك منذ تأسيسه بثلاث سمات وضعت أمامه تحدياً كبيراً في مسيرته اللاحقة، وأهم تلك السمات هي:

1- التزام البنك في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، وهو بهذا أول مؤسسة مالية دولية في هذا المجال[3].

---

(1) أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا جديدا يوضح إمكانيات التمويل الإسلامي في الاستثمار الفعال من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أطلق التقرير المعنون "أنا من أجل التأثير: مزج التمويل الإسلامي وأثر الاستثمار من أجل تحقيق الأهداف العالمية" على هامش الجلسة 42 للاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في جدة، المملكة العربية السعودية. يستعرض التقرير التطورات الأخيرة والعوامل الرئيسية لنمو التمويل الإسلامي والاستثمار الفعال، ويقدم توصيات لتنمية سياسات الجهات الفاعلة في التنمية للاستفادة من التمويل الإسلامي من أجل الاستثمار الفعال كوسيلة لتعزيز التمويل الشامل، والحد من الفقر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. (البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 1438/8/21هـ).

(2) أعد المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية في عام 2016م، 29 وثيقة بحث، ونظم 33 دورة تدريبية، وأصدر 23 منشورا جديدا، ومول 21 مشروعا قيد التنفيذ، و23 مشروعا آخر قيد الإعداد، في إطار برنامجه: المساعدة الفنية. وقام بتدشين برنامج دولي رائد لعلماء الشريعة في صناعة التمويل الإسلامي، بهدف تحسين الفعالية في تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات المالية. ويحمل البرنامج عنوان "القيادة التشريحية للعلماء الشرعيين في المالية". ويستهدف البرنامج العلماء الشرعيين المعنيين بصناعة الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك أعضاء اللجان الشرعية وموظفيها في المؤسسات المالية. وقد تم تصميمه بهدف تقديم حلول عملية للمسائل الطارئة في الميدان التطبيقي، وتعزيز خبرات علماء الشريعة بإكسابهم مهارات إدارة الأعمال. ويغطي البرنامج ثلاثة عناصر أساسية لتعزيز مهارات العلماء الشرعيين، وهي المعرفة العملية في التوفيق بين الاعتبارات المالية والشرعية، والمهارات المهنية في تقديم الخدمات الاستشارية الشرعية، ومهارات التعامل مع أصحاب المصلحة. وتهدف المساقات التدريبية إلى تعزيز الدور الرقابي لدى العلماء الشرعيين والتقييم الشامل للقضايا الشرعية في التمويل. واعتمد 4 مشاريع لتبادل المعارف والخبرات بمبلغ قدره 887000 دولار أمريكي، في مجال العلوم الصحية، والطاقة الشمسية، ورسم خرائط الأراضي الخصبة، وأبحاث الزلازل. (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 1 ديسمبر 2016م).

(3) أعضاء اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (2016م) هم: د/ حسين حامد حسان – رئيسا، د/ عبد الستار أبو غدة – نائبا للرئيس، الشيخ/ عبد الله بن المنيع – عضوا، د/ محمد تقي العثماني – عضوا، د/ محمد الروكي – عضوا، د/ محمد الشافعي أنطونيو – عضوا، الشيخ/ محمد علي التسخيري – عضوا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أنه ما زال يعمل على تعزيز صناعة الصيرفة الإسلامية في شتى أنحاء العالم بكل الوسائل الممكنة، بالمساهمة في إنشاء العديد من البنوك الإسلامية، والمساهمة في رؤوس أموالها، وتقديم العون الفني، كما ساهم البنك بفاعلية في إنشاء عدد من المؤسسات التي تعمل على مساندة وتعزيز مسيرة العمل المصرفي الإسلامي.

2- يعتبر البنك نموذجاً يكاد يكون فريداً للتعاون بين هذا العدد الكبير (57) دولة من دول الجنوب، حيث إن الجانب الأكبر من رأس ماله مدفوع من قبل دول هي ذاتها من دول الجنوب، هدفت إلى مساعدة غيرها من الدول الأقل نمواً.

3- تمثل الدول الأقل نمواً نحو نصف عضوية البنك، مما يؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية لمسألة التخفيف من حدة الفقر، بالعمل على مساعدة هذه الدول من أجل تسريع نسق نموها من ناحية، واستهداف الفئات الأكثر حرمانا من الناحية الأخرى.

ثانيا: تطور مؤسسات البنك لدعم تمويل التنمية

أ- تنامي العضوية:

شهد البنك نموا تدريجيا في عضويته مع مرور الوقت. ففي حين كانت عضويته عند إنشائه في عام 1395هـ (1975م) 22 دولة فقط، زادت هذه العضوية لتصبح 57 دولة الآن. تندرج ضمن أربعة تجمعات إقليمية لمجموعة البنك هي: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة آسيا، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة رابطة الدول المستقلة. وجميع الأعضاء من الدول النامية التي تنتشر في أربع قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. والشرط الرئيس لعضوية البنك هو أن تكون الدولة طالبة العضوية عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، وتسدد حصتها في رأس مال البنك وأن تصادق على اتفاقية تأسيس البنك.

ولقد استثمر البنك هذه العضوية المتنامية لدعم التعاون الاقتصادي ولتبادل التجارب التنموية والخبرات بين أكبر عدد ممكن من الأقاليم والبلدان والمجتمعات الإسلامية.

ومن ناحية أخرى، فإن البنك الذي بدأ كمؤسسة وحيدة، تطور مع مرور السنين إلى مجموعة من المؤسسات والصناديق. فرض ذلك التطور تنوع الطلب على الخدمات التي يقدمها، ونمو وتنوع العمليات التي يضطلع بها، وتشمل المجموعة الكيانات الآتية:

1- أعضاء المجموعة:

البنك الإسلامي للتنمية (قائد المجموعة) – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص – المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات – المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة.

2- الصناديق الخاصة:

محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية – صندوق حصص الاستثمار – صندوق البنك الإسلامي للتنمية للبنية الأساسية – صندوق الوقف – صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف – الهيئة العالمية للوقف – صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- البرامج المتخصصة:

برنامج المعونة الخاصة – برنامج المنح الدراسية[1] – البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا – إعلان جدة بشأن الأمن الغذائي – منتدى مجموعة البنك لتنمية الأعمال (ثقة)[2].

4- المؤسسات التابعة والمشاريع الخاصة:

المركز الدولي للزراعة الملحية – مشروع الإفادة من لحوم الهدي والأضاحي[3].

ب- الوجود الميداني:

يتخذ البنك مقرا له في مدينة جدة (المملكة العربية السعودية) مقرا له، وأنشأ البنك أربعة مكاتب إقليمية في كل من: الرباط (عاصمة المغرب)، وكوالالمبور (عاصمة ماليزيا)، وألمآتي (عاصمة قازاقستان)، وداكار (عاصمة السنغال). ومكاتب قطرية في تركيا (أنقرة وإسطنبول)، وإندونيسيا ونيجيريا.

وللبنك ممثلون ميدانيون في بعض الدول الأعضاء: (مصر، تركيا، بنجلاديش، وغينيا، وغينيابيساو، وإندونيسيا، وليبيا، وموريتانيا، وباكستان، وسيراليون، والسودان، ونيجيريا).

كما يوجد مكتب تمثيلي لكل من: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وزاد حجم القوة البشرية العاملة في مجموعة البنك في 2016م من 90 إلى 1210، منهم 10 أعضاء في هيئة الإدارة، 55 مدير إدارة، 79 مدير شعبة، 734 موظفا مهنيا، 125 موظفا شبه مهني، 207 موظف دعم.

وكانت سنة البنك المالية هي السنة الهجرية القمرية، غير أنها صارت – اعتبارا من 1 يناير 2016م- سنة هجرية شمسية، تبدأ من اليوم الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق للأول من يناير)، وتنتهي في اليوم العاشر من شهر الجدي (الموافق 31 ديسمبر) من كل سنة.

(1) يرمي برنامج المنح الدراسية إلى تكوين رأس مال بشري ذي توجه علمي في البلدان الأعضاء، وفي أوساط الجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء. ويستفيد الطلاب من المنح في شكل قروض لمتابعة الدراسة، وتأهيل الطلاب لبرنامج المنح الدراسية للنوابغ في التكنولوجيا المتقدمة.

(2) منتدى مجموعة البنك لتنمية الأعمال (ثقة): وسيلة فريدة ومبتكرة لتعزيز الحوار والتعاون والشراكة الشاملة بين رواد الأعمال الحريصين على إقامة شراكات في فرص استثمارية واعدة في البلدان الأعضاء، ويساهم في زيادة الاستثمارات العابرة للحدود بين البلدان الأعضاء إلى أقصى حد، وذلك بمساعدة من منتجات مجموعة البنك وخدماتها المالية. (موقع المنتدى على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): www.idbgbf.org).

(3) مشروع الإفادة من لحوم الهَدي والأضاحي يديره البنك نيابة عن المملكة العربية السعودية، وهو يقع خارج أنشطة البنك العادية، فيوزع البنك الهَدي والأضاحي على الفقراء والمحتاجين. كما أُسست "الشركة المتحدة لإنتاج الجيلاتين والمواد العضوية"، مع مقاولين من الصين لإنتاج 600 طن من الجيلاتين (المستخلص من الجلود والعظام)، ومليار كبسولة جيلاتينية صلبة في شكل مادة أولية لتعبئة منتجات الشركات الصيدلانية، وتمكن مشروع الإفادة من لحوم الهَدي والأضاحي في الآونة الأخيرة من حيازة مجموع أسهم الشركة، حيث إن الجيلاتين الموجود في الأسواق –سواء كان صيدلانيا أو غذائيا– مصدره الخنزير، فكان لابد من توفير الجيلاتين الحلال للمسلمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- تطوير مجموعة البنك:

أكملت المجموعة بنجاح المرحلة الأولى من خطة تطويرها، والتي كانت قد بدأت في عام 2007م، ويجري حاليا تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة.

ويهدف التطوير إلى تحويل البنك إلى مؤسسة إنمائية قائمة على المعرفة، تمتاز بالفعالية والكفاءة من منظور التركيبة البشرية والقيادية والتنظيمية.

ثالثا: تطور التوجهات الاستراتيجية للبنك في خدمة التمويل

درج البنك منذ إنشائه على وضع الاستراتيجيات والخطط متوسطة المدى، لتعزيز أنشطته في الدول الأعضاء، من أجل تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي لشعوب تلك الدول.

فقد وضع البنك في عام 1414هـ (1993م) "الخطة الاستراتيجية للمدى المتوسط"، والتي كانت تخضع للمراجعة والتقويم الدوري، بغية الوقوف على الثغرات والنواقص التي قد تعيق تنفيذها. وبالفعل، فلقد أشار هذا التقويم إلى ضعف آليات التنفيذ، وغياب الحوافز التي تساعد على تحقيق الأهداف المنشودة.

ثم وضع البنك في عام 1425هـ (2004م) استراتيجية شاملة جديدة تخاطب المستجدات، وتتيح لأفراد المجموعة رفع الكفاءة، وتعزيز التنسيق بين أعضائها، من أجل تحقيق الأثر الجماعي الأكبر والأمثل للمساعدة التنموية في الدول الأعضاء.

ولذلك قام البنك بصياغة بيان الرؤية والرسالة والقيم الأساسية إضافة إلى تحديد أهدافه الاستراتيجية والأولويات للمدى المتوسط.

أ- عناصر الإطار الاستراتيجي لمجموعة البنك:

1- الرؤية: يسعى البنك في أن يكون قبل سنة 1440هـ (2020م)، بنكا إنمائيا، عالمي الطراز، إسلامي المبادئ، ساهم إلى حد كبير في تغيير وجه التنمية البشرية في العالم الإسلامي، وساعد هذا العالم على استعادة كرامته.

2- الرسالة: تتمثل في تعزيز التنمية البشرية الشاملة، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية المتمثلة في التخفيف من حدة الفقر، وتحسين المستويات الصحية، وتشجيع التعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الرخاء والازدهار للشعوب الإسلامية.

3- القيم: اختار البنك لرؤيته ورسالته قيماً أساسية هي:

- الأداء المتميز في جميع الأنشطة، وفي التعامل مع العملاء والشركاء.
- سرعة الاستجابة في تلبية حاجات العملاء.
- الأمانة والإخلاص والنزاهة.
- التفاني في خدمة العملاء.
- تفويض السلطات، والعمل كفريق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تطور استراتيجيات الأولويات:

- استراتيجية الأولويات الست لتحقيق الأهداف:

وذلك في غضون الفترة من 1426هـ إلى 1430هـ، مع اعتبار أن تعبئة وزيادة الموارد المالية، والارتقاء بنوعية وأداء القوة البشرية، هما شرطان أساسيان من أجل نجاح الاستراتيجية.

والأولويات الست هي:

1- التنمية البشرية.

2- التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

3- تطور البنية الأساس (الاقتصادية والاجتماعية).

4- تنمية التجارة بين الدول الأعضاء.

5- تنمية القطاع الخاص.

6- دعم البحوث والتطور في مجال الاقتصاد والصناعة المصرفية الإسلامية.

- التركيز الاستراتيجي على الأولويات التسع:

ومن ناحية أخرى، فإن البنك أعد "رؤية من أجل كرامة الإنسان للعام 1440هـ (2020م)"، والتي حشد لها كوكبة متميزة من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد، لتحديد التحديات التي ستواجه الأمة الإسلامية ــ خاصة في المجال الاقتصادي ــ حتى ذلك التاريخ، وماذا سيكون دور مجموعة البنك في مجابهة تلك التحديات، وانتهت إلى التركيز الاستراتيجي على الأولويات التسع الآتية:

1- إصلاح البنك.

2- تخفيف حدة الفقر ووطأته.

3- الارتقاء بالخدمات الصحية.

4- تعميم التعليم على الجميع.

5- تأمين الرخاء وتحقيق الازدهار للشعوب.

6- تمكين ومساعدة أخواتنا في الإسلام دون امتهان لمبادئه وأحكامه.

7- التوسع في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

8- تسهيل تكامل اقتصادات الدول الأعضاء، وتيسير إدماجها فيما بينها وبين الاقتصاد العالمي.

9- تحسين صورة العالم الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- تحويل الرؤية إلى واقع ملموس - الطريق إلى عام 1440هـ:

يجب توفر الأمور الخمسة الأساسية الآتية:

1- توفر الإرادة السياسية: فالتزام الحكومات بالمبادرة أمر لا غنى عنه.

2- توفر القيادة: وهي مطلوبة في كل مستويات الإدارة لتحقيق الأهداف.

3- توفر الموارد: فكل ما نحتاجه هو رصد هذه الموارد وتخصيصها.

4- روح المثابرة والإصرار: فلا غنى عنها في الرحلات الطويلة، مهما تغيرت القيادات.

5- الإدارة الماهرة: بوضع برنامج لعملية التغيير مع الرصد والمتابعة للتنفيذ، وتصحيح المسار عند الضرورة.

إن استعادة العالم الإسلامي لكرامته من خلال التنمية هي قضية دونها كل القضايا، وإنه لمما يشرف البنك أن يكون مكلفا بهذه المهمة الجليلة، والعالم الإسلامي يحبس أنفاسه في انتظار النتائج المرجوة.

رابعا: نمو الهيكل المالي وتعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات التمويلية

أ- تعزيز الموارد الرأسمالية العادية:

شهدت قاعدة رأس مال البنك توسعاً عبر السنين، ويعزى ذلك إلى دعم وتعاون ومساندة الدول الأعضاء، وقد ساعد هذا النمو في رأس مال البنك على المساهمة في تلبية جانب من احتياجات الدول الأعضاء المتزايدة للتمويل التنموي.

ويوضح الجدول التالي الزيادة المضطردة التي حدثت في هيكل رأس مال مجموعة البنك منذ تأسيسها وحتى نهاية عام 2016م، (جدول رقم 4):

رأس المال	السنة	(دينار إسلامي)
المصرح به	2016م	100 مليار[1]
	عند الإنشاء	2 مليار
المكتتب به	2016م	50 مليار
	عند الإنشاء	750 مليون
المدفوع	2016م	50.1 مليار
	عند الإنشاء	280 مليون

(والدينار الإسلامي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي)[2]

(1) تمت الموافقة على زيادة رأس مال مجموعة البنك في الاجتماع السنوي الثامن والثلاثين لمجلس محافظي البنك، يومي 11، 12 رجب 1434هـ (21- 22 مايو 2013م)، في دوشيه، عاصمة طاجيكستان.

(2) الدينار الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية، يساوي حقاً واحداً من حقوق السحب الخاصة (بالفرنسية: Droits de tirage speciaux (DTS وبالإنكليزية: Special Drawing Rights (SDR) في اصطلاح صندوق النقد الدولي، وكل من هذه الحقوق عبارة عن سلة = (مجموعة) من العملات الدولية، بأوزان نسبية معينة، في طليعتها: الدولار الأمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقوم البنك، كما سمحت له بذلك اتفاقية التأسيس، بالتوظيف قصير الأجل للأموال، لذلك يتم إيداع الأرصدة السائلة التي لا يحتاجها البنك للعمليات العادية، أو لتمويل التجارة، لدى مؤسسات مالية، تعمل في الأسواق المالية الدولية، وفي الدول الأعضاء.

ب- مبادرات تعبئة الموارد:

يقوم البنك بدعم موارده العادية عن طريق تعبئة الأموال من خلال برامج وأدوات تمويلية متنوعة، تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد دفع الطلب المتزايد للتمويل التنموي من قبل الدول الأعضاء البنك لأن يوجه قدراً كبيراً من مجهوداته لتطوير هذه الأدوات[1]، ومن هذه الأدوات البرامج والصناديق الآتية:

1- برنامج ودائع الاستثمار: أسس عام 1400هـ (1980م)، ويقدم للمستثمرين خياراً يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، من أجل الاستثمار في تمويل عمليات البنك، ويقبل البنك بموجب البرنامج ودائع عدد من المؤسسات، ويستخدمها في استثمارات قصيرة الأجل، في تمويل التجارة الخارجية.

2- برنامج تمويل الصادرات: أسس عام 1408هـ (1987م)، وهو يستخدم فقط لتنمية الصادرات من الدول الأعضاء.

3- محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية: أسست عام 1408هـ (1988م)، وهي نافذة يعبئ البنك من خلالها السيولة المتاحة لدى عدد من البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، ويوجهها لتمويل عملياته في الدول الأعضاء.

4- صندوق حصص الاستثمار: أسس عام 1410هـ (1989م) كنافذة أخرى تعبئ موارد إضافية من السوق، تقدم للمستثمرين قنوات استثمارية مربحة، تتفق عملياتها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والدينار الإسلامي (في البنك الإسلامي للتنمية، مثل الدينار العربي في صندوق النقد العربي، لكن الأخير يعادل 3 حقوق سحب خاصة) عملة اعتبارية حسابية، لا وجود لها في الواقع إلا وجوداً محاسبياً دفترياً، على غرار حقوق السحب الخاصة، التي هي نقود كتابية دولية، أنشئت في عام 1969م، وربما لجأ إليها البنك الإسلامي للتنمية للحد من أثر التقلبات في القوة الشرائية للنقود المقرضة. (المصري، رفيق يونس، ***الربط القياسي للديون بعملة اعتبارية***، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 1654/8).

لقد قام البنك الإسلامي للتنمية في جدة باستحداث (دينار إسلامي)، وهو عملة نقدية (حسابية) فقط ليس لها وجود شكلي، ورقيا كان أو معدنيا، ويعادل وحدة من وحدات السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي (sdr). وتسجل جميع العمليات المالية للبنك مع الدول الأعضاء بالدينار الإسلامي، ويتم سداد المبالغ المستحقة على هذه الدول بنفس هذه العملة الحسابية. والبنك يمارس نشاطه منذ عام (1395هـ) الموافق (1975م). ويلاحظ أن وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) – والتي تحدد قيمة دينار البنك الإسلامي – كانت مرتبطة في البداية بنظام الذهب، ثم انفكت عنه.

ولقد ظلت وحدة حقوق السحب الخاصة إلى عام (1971م) مقومة بدولار أمريكي واحد، ثم تغيرت قيمتها بعد تخفيض الدولار في (1971م) ثم في (1973م)، وأصبحت تزيد عن الدولار= (1.2064)، ثم في (1974م) أصبحت تقوّم بمتوسط قيمة ست عشرة عملة من العملات الرئيسة في العالم، وفي عام (1981م) أنقص صندوق النقد عدد العملات التي يؤخذ متوسطها لتحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة إلى خمسة فقط، مع إعطاء وزن خاص لكل عملة، وهذه العملات أوزانها كما يلي: الدولار الأمريكي (40 %)، المارك الألماني (21 %)، الين الياباني (17 %)، الفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني (11 % لكل منهما). (أحمد، عبد الرحمن يسري، ***تدهور القيمة الحقيقية للنقود ومبدأ التعويض ومسؤولية الحكومة في تطبيقه***، ندوة قضايا العملة، مجمع الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 12/ 1622).

(1) اعتمدت مجموعة البنك خلال عام 2016م، 255 عملية، بقيمة 8.8 مليار دينار إسلامي (12.2 مليار دولار أمريكي)، مقابل 8.3 مليار دينار إسلامي (11.8 مليار دولار أمريكي) من الاعتمادات في السنة السابقة 1436هـ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- صندوق تثمير ممتلكات الوقف: أنشئ عام 2001م/1421هـ، بهدف تنفيذ مشاريع جديدة، وترميم أملاك وقفية سبق بناؤها، وتحويلها إلى

أنشأ البنك الإسلامي للتنمية هذا الصندوق لسد الاحتياجات الإنمائية لقطاع الأوقاف، ويؤدي البنك دور المضارب عن هذا الصندوق الذي يرمي إلى إعمار أراضي الأوقاف المعطلة، وتجديد مباني الأوقاف القائمة، ومن ثم تحويلها إلى أصول مدرة للدخل.

وتستخدم هيئة الأوقاف والمؤسسات الخيرية العائدات المتأتية من مشاريع الصندوق لتمويل ودعم أنشطتها في المجالين الاجتماعي والخيري لفائدة الفقراء، وفي المجالين الديني والثقافي لفائدة عامة الناس.

وبلغ رأس مال الصندوق 76.4 مليون دولار أمريكي، ساهمت فيه 14 جهة مشاركة معظمها هيئات وقفية، وبنوك إسلامية، كما وضع البنك الإسلامي للتنمية تحت تصرف الصندوق خطا تمويليا بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لدعم أنشطته.

وقد مول الصندوق منذ إنشائه 57 مشروعًا بمبلغ إجمالي قدره 1.2 مليار دولار أمريكي، في 32 دولة عضوا وغير عضو.

أما عن صيغ التمويل المستعملة: فقد اعتمد 39 مشروعا بصيغة الإجارة، و13 مشروعا بصيغة الاستصناع، ومشروعان بصيغة المساهمة في رأس المال، و3 مشاريع بصيغة المرابحة.

وبلغت مساهمات البنك في تمويل هذه المشروعات 520 مليون دولار أمريكي.

6- صندوق تمويل البنية الأساسية: أنشئ عام 1422هـ 2001م، للتركيز على المساعدة في مجال البنية التحتية للدول الأعضاء الأقل نموًا.

ونظرًا لأهمية البنية التحتية، ولاسيما الطاقة، والنقل، والمياه، والبيئة، والخدمات الحضرية[1]، وتقنية المعلومات، والاتصالات، لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل ومستدام، فقد واصل البنك مساعداته في مجال البنية التحتية للدول الأعضاء الأقل نموًا.

ويواصل البنك إعطاء الأولوية للبنى التحتية في تمويله الإنمائي، ويعزى هذه الاهتمام المتجدد بالبنى التحتية إلى كثرة الطلبات التي يتلقاها البنك من البلدان الأعضاء؛ لسد النقص في البنى التحتية، ببناء منشآت جديدة، وتعزيز البنى التحتية القائمة.

وقد اعتمد منذ إنشائه مبلغا إجماليا قدره 13.2 مليار دينار إسلامي (37.5 مليار دولار أمريكي)[2].

(1) يُتوقع أن يزداد عدد سكان المناطق الحضرية في بلدان البنك الإسلامي للتنمية بما يربو على مليار نسمة خلال الثلاثين سنة القادمة، وسيمثل دعم المستوى المعيشي لهؤلاء السكان بوسائل مستدامة، مهمة صعبة على الكثير من البلدان الأعضاء المعنية، من حيث توفير المياه والصرف الصحي والنقل والسكن.

(2) وبنهاية عام 2016م حقق البنك عدة إنجازات في القطاعات الاقتصادية الأساسية للبلدان الأعضاء على النحو الآتي: مثلت البنى التحتية المكرسة لتطوير توليد ونقل الكهرباء، بنسبة والمواصلات، والمياه والصرف الصحي، النصيب الأكبر من صافي اعتمادات موارد البنك الرأسمالية العادية بنسبة 67.8%، تليها الزراعة بنسبة 19.8%، فالصحة بنسبة 6.6%، فالتعليم بنسبة 4.6%، ثم القطاعات الأخرى بنسبة 1.3%. وكان توزيع التمويل المعتمد عام 2016م لتمويل البنية التحتية حسب القطاعات على النحو الآتي:

أ- قطاع الطاقة بنسبة 45.7%: حيث اعتمد البنك 12 مشروعا، في 12 دولة، بمبلغ قدره 1.9 مليار دولار أمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويواصل البنك العمل بحسب رؤية عام 1440هـ على زيادة فرص الحصول على طاقة فعالة وغير مكلفة، وسد الفجوة الرقمية في دوله الأعضاء، كما أن الوعي بتأثير الطاقة على البيئة استرعى الانتباه إلى ضرورة تطوير موارد الطاقة المتجددة المحلية، وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز فعالية الطاقة.

وكما أن البنك يمول المشاريع فكذلك يبذل جهودا كبيرة كي يصبح حافزا وشريكا استراتيجيا يعمل على النهوض بتطوير البنى التحتية في دوله الأعضاء، فتعاون البنك الإسلامي للتنمية مع البنك الدولي (ممثلا في البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية والمؤسسة المالية الدولية)، على إنشاء آلية تمويل البنى التحتية العربية، بغية جذب الاستثمارات الخاصة إلى دول الجامعة العربية غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، من أجل تطوير بناها التحتية، وهي مبادرة تنسجم جيدا مع استراتيجية البنى التحتية التي وضعها البنك الإسلامي للتنمية ومبادرة العالم العربي التي يرعاها البنك الدولي، وقد حصلت هذه المبادرة على موافقة مبدئية، وتصل مساهمة البنك المرصودة للمكون الموافق للشريعة من مكونات هذه الآلية إلى 150 مليون دولار أمريكي.

7- برنامج صكوك البنك الإسلامي للتنمية: أطلق البنك في يوليو من عام 2003م، برنامجا للصكوك متوسط الأجل، لتحقيق هدف استراتيجي، يتمثل في أن يصبح جهة منتظمة لإصدار الصكوك في الأسواق الرأسمالية العالمية، مع الاحتفاظ بأعلى درجات الشفافية لدى المستثمرين في قطاع الصكوك.

وكان الإصدار الأول المبدئي بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي، ولكن في ضوء الطلب القوي من المستثمرين، فقد تمت زيادة حجم الإصدار إلى 400 مليون دولار. والإصدار مدته خمس سنوات، وهذا هو أول إصدار في سوق مال إسلامي من جهة غير سيادية (عقب عروض ماليزيا والبحرين)، وثاني إصدار سندات "دولية" كسند إسلامي.

وتتسم العملية بخصائص السند التقليدي والإدارة الإسلامية، وتشمل أصول صكوك البنك أصول إجارة وغيرها. ويضمن البنك جميع المدفوعات المستحقة من هذه الأصول، ويقدم الدعم كمقدم سيولة ومشترٍ نهائي لأصول الصكوك عند الاستحقاق. ونجح البنك في توسعة نوع المستثمرين لهذه الأصول. وكانت العملية أصلاً إصداراً إسلامياً، إلا أنها اجتذبت مشترين تقليديين، فقد جاء نحو 70% من الطلبات من السوق التقليدية. ونجح الغرض من العملية في تطوير أسواق مال إسلامية، فقد كان هناك عدد من المستثمرين من قطاع التمويل الإسلامي الذين اشتروا سندات قابلة للتعامل لأول مرة. وحقق البنك أهدافه في إشراك البنوك المركزية التي تمثل نحو 40% تقريباً من طلبات الشراء. وشارك البنك، كمدير مشارك، في إصدار صكوك قطرية بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي عام 2003م.

ب- قطاع النقل بنسبة 34.3%: حيث اعتمد البنك 9 مشاريع، في 11 دولة، بمبلغ قدره 1.4 مليار دولار أمريكي.

ج- قطاع المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية بنسبة 14.5%: حيث اعتمد البنك مبلغا قدره 485 مليون دولار أمريكي. (قطاع الصناعة والتعدين 3.2%، المعلومات والمواصلات السلكية واللاسلكية 2.3%).

د- قطاع الزراعة بنسبة 19,8%، حيث اعتمد البنك مبلغا قدره 1.1 مليار دولار أمريكي.

هـ - قطاع الصحة بنسبة 6.6%، حيث اعتمد البنك 22 مشروعا، 3 منح مساعدة فنية، بمبلغ قدره 268 مليون دولار أمريكي.

و - قطاع التعليم بنسبة 4.6%، حيث اعتمد البنك 22 مشروعا، بمبلغ قدره 311 مليون دولار أمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم كان الإصدار الثاني في 2005م بمبلغ بليون دولار، في بورصة لوكسمبورج، تكون الشريحة الأولى منه 500 مليون دولار، وفي 2010م رفع البنك المبلغ إلى 3.5 مليار دولار أمريكي.

وفي عام 1432هـ أصدر البنك صكوكا بقيمة 60 مليون جنيه استرليني على شكل توظيف خاص، ثم أصدر صكوكا بقيمة 750 مليون دولار أمريكي، وأقفل في مايو 2011م.

وفي عام 2016م طرح البنك – في إطار برنامج صكوكه المتوسط المدة القائم والبالغ 25 مليار دولار أمريكي – أربع مجموعات من الصكوك، اثنتان في شكل اكتتاب عام مرجعي بمبلغ 2.75 مليار دولار أمريكي، والأخريان في شكل اكتتاب خاص، وصكوك البنك مدرجة في بورصة لندن، وفي بورصات الدول الأعضاء، ومنها بورصة ماليزيا (نظام الإعفاء)، وناسداك دبي.

كما طرحت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص باكورة صكوكها التي تدوم خمس سنوات بمبلغ قدره 300 مليون دولار أمريكي في أبريل 2016م، وبفضل هذه الصكوك حشدت المؤسسة ما مجموعه 1.1 مليار دولار أمريكي من التمويلات طويلة الأمد.

ويقوم البنك حالياً بجهود لتطوير سوق الصكوك، وذلك بإيجاد سندات قابلة للتعامل تتسق وأحكام الشريعة.

8- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية: أنشئ عام 2006م، على شكل وقف[1]، للمساعدة على مكافحة الفقر ومحو الأمية والقضاء على الأمراض والأوبئة، برأسمال مستهدف 10 مليارات دولار أمريكي، بلغت المساهمات في رأس مال الصندوق 2.7 مليار دولار أمريكي، ساهم البنك فيه بمبلغ مليار دولار أمريكي.

ووُجِّه الصندوق للحد من الفقر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما البلدان الأعضاء الأقل نموا، وهو يوفر القروض الميسرة والمنح التي تمكن من دعم النمو الذي يخدم الفقراء، والتنمية البشرية (ولا سيما تحسين الرعاية الصحية والتعليم).

وبلغت مجموع اعتمادات الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية سنة 2016م، 664.8 مليون دينار إسلامي، لتمويل 106 عمليات في 33 بلد عضو.

9- الهيئة العالمية للوقف: تتمثل المهمة الرئيسة للهيئة في تنشيط دور الوقف بصفته مؤسسة اجتماعية واقتصادية، تساهم في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان والجاليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء.

وقد وضعت الهيئة في سبيل أداء مهمتها نموذج عمل جديد ــ يركز على عدة مبادرات هي: المعرفة، والاستثمار، وإدارة صناديق الأوقاف.

– فتتعاون الهيئة حاليا مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب على تفعيل "دور البيت الدولي الاستشاري للأوقاف"، من أجل نشر الوعي وإحياء ثقافة الوقف، ولم شمل المؤسسات الوقفية، وتعزيز أنشطتها، وتنظيم مؤتمرات دولية، وتجريب مشاريع بحثية كبرى (قاعدة بيانات الوقاف، وتشريع الأوقاف، والقانون النموذجي ... إلخ).

(1) يعني مفهوم الوقف: ألا يستخدم الصندوق في تمويل عملياته سوى ما تدره استثماراته من عائدات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– وتتعاون الهيئة مع إدارة الخدمات المالية في البنك الإسلامي للتنمية على تأسيس شركة استثمارية، تدعى "أوقاف كابيتال"، متخصصة في إدارة الأصول الوقفية النقدية، تقدم خدمات استشارية شرعية رفيعة، لسد احتياجات المحسنين الأفراد، والمؤسسات الخيرية العامة والخاصة.

– وأنجزت الهيئة المراحل الأولية من دراسة الجدوى المتعلقة بدمج مبدأ "الأوقاف من أجل التنمية"، الذي يرمي إلى ضخ أصول الأوقاف – وليس عائداته – في أسفل الهرم (مشاريع ذات مسؤولية اجتماعية ومعاملات تجارية مع الفقراء)، يقصد منها التأثير والتمكين الاقتصادي والمكاسب الاجتماعية، وليس العائدات المالية فقط، وقد عهد بالمرحلة الأخيرة لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

– كما تدير الهيئة "صندوق الوقف التعليمي" في الهند، الذي يبلغ رأسماله 25 مليون دولار أمريكي، وتعتزم الهيئة إنشاء صناديق وقفية متخصصة أخرى خلال سنة 2017م.

ج– القوة المالية والجدارة الائتمانية:

استطاع البنك على مر السنين، أن يحافظ على قوته المالية وجدارته الائتمانية، رغم الأزمة المالية العالمية، وما صاحبها من أوضاع اجتماعية واقتصادية سيئة، ومن ذلك مثلا أنه في عام 2016م بلغ صافي اعتمادات مجموعة البنك 7.6 مليار دينار إسلامي، (10.5 مليار دولار أمريكي)، وبلغت مصروفات مجموعة البنك 5.7 مليار دينار إسلامي (7.7 مليار دولار أمريكي)، وبلغت مستردادتها 2.6 مليار دينار إسلامي (3.5 مليار دولار أمريكي).

ومن الناحية التراكمية بلغت مصروفات مجموعة البنك 55.7 مليار دينار إسلامي (79.5 مليار دولار أمريكي)، وهو ما أدى إلى تحويل صاف للموارد قدره 14.8 مليار دينار إسلامي (21.0 مليار دولار أمريكي).

الاحتفاظ بأعلى التصنيفات الائتمانية: يواصل البنك المحافظة على أعلى التصنيفات الائتمانية للسنة التاسعة على التوالي وذلك من وكالة "Standard & Poor's" للتصنيف الائتماني التي منحته تصنيف (AAA) منذ 2002م حتى الآن (2016م)، في خطوة مهمة لتعبئة الموارد من السوق الدولية، كأول مؤسسة في العالم الإسلامي، تحصل على هذا التصنيف. ونال أعلى تصنيف مستقل بين مؤسسات الإقراض متعددة الأطراف، وذلك كله بفضل سلامة مركزه المالي، وقوة دعم الجهات المساهمة فيه، كما صنفته كل من "لجنة بازل للرقابة المصرفية" و "لجنة المجتمعات الأوروبية" بنكا إنمائيا متعدد الأطراف "معدوم المخاطر" (معدل الخطر المرجح لديه صفر).

وصنفت وكالات التصنيف الدولية الكبرى بعض كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بدرجة (Aa3)، وهو أعلى تصنيف يمنح لكبريات المؤسسات من المخاطر على الصعيد العالمي.

وتعكس هذه التصنيفات ثقة هذه الوكالات في قدرة البنك على دعم الدول الأعضاء، وتبني سياسات مالية حصيفة وإدارة للمخاطر تتفق مع أفضل الممارسات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: النشاط التمويلي للبنك

(فاعلية تمويل التنمية)

يوجّه البنك كمؤسسة مالية تنموية جُل نشاطه، ويستغل الموارد المتاحة، لديه لدعم ومساندة جهود دوله الأعضاء الهادفة إلى تحقيق الطفرة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وتحسين المستوى والبيئة المعيشية للإنسان في تلك الدول. ويهتم البنك بصفة خاصة بالإنسان، باعتبار أنه المستهدف والمستفيد من التنمية، ولذلك فإن التنمية البشرية تمثل محوراً ومرتكزاً أساسياً لنشاط البنك، ويتمثل ذلك في اهتمامه بمحاربة الفقر وبتمويل التعليم بكل مراحله والصحة والتدريب وتوفير مياه الشرب والارتقاء بالصرف الصحي ونحو ذلك من الأنشطة المساعدة. لكن البنك لا يحصر نشاطه على إنسان الدول الأعضاء، بل يتعدى ذلك ليشمل المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، كما تقتضي ذلك وثائق تأسيسه.

ويمارس البنك هذا النشاط التمويلي عبر ثلاثة محاور رئيسة هي: العمليات العادية، وعمليات تمويل التجارة، وعمليات المعونة الخاصة.

أ- تمويل المشاريع التنموية:

وتشمل العمليات العادية تمويل المشروعات (بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية)، وهو النشاط الأساسي للبنك، وكذلك تقديم المساعدات الخاصة[1]. ويستعمل البنك صيغ المساهمة في رأس المال، وتقديم القروض الحسنة والقروض الخاصة للدول الأقل نمواً، وأسلوب الإجارة، والبيع لأجل، والاستصناع، وأسلوب البناء والتشغيل، وتحويل الملكية، وتقديم خطوط التمويل لمؤسسات التمويل الوطنية وللبنوك المركزية والتجارية في الدول الأعضاء، وكذلك أسلوب المشاركة المتناقصة والمرابحة والمضاربة، وترتيب التمويل الثنائي الجماعي مع مؤسسات التمويل الأخرى لتمويل المشاريع الإنتاجية بصفة خاصة، ومشاريع الخدمات الأساسية التي تستهدف تحقيق التنمية. ولقد أصبح نظام إصدار الصكوك (السندات الإسلامية) حديثا هو أحد أهم الوسائل التمويلية وأكبرها في تعبئة الموارد من السوق.

ب- زيادة التمويلات المعتمدة:

عرف حجم تمويل البنك تطورا مستمرا حيث بلغ المجموع التراكمي الصافي للتمويلات التي اعتمدتها جميع نوافذ مجموعة البنك منذ إنشاء البنك (2016/1976م) 86.3 مليار دينار إسلامي (124.3 مليار دولار أمريكي)، على النحو الآتي (جدول رقم 5):

م	صافي الاعتمادات	عدد العمليات	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية
1	تمويل المشاريع	2.681	39.712.8	57.917.3
2	عمليات المساعدة الفنية	1.370	283.9	401.7

(1) قدم البنك الإسلامي للتنمية المساعدة التقنية لدعم تطوير قطاع التمويل الإسلامي للدول الأعضاء وغير الأعضاء، ففي عام 2015م أطلق البنك 36 عملية مساعدة خاصة في سبع دول أعضاء، و29 دولة غير عضو، فيما مجموعه ستة ملايين دولار، كما قدم البنك العديد من القروض والمنح لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأعضاء. (البنك الإسلامي للتنمية، موقع البنك على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): www.spa.gov.sa).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	صافي الاعتمادات	عدد العمليات	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية
3	تمويل التجارة	2.586	45.689.8	65.211.9
4	عمليات المعونة الخاصة	1.558	573.6	751.3
الإجمـــــــالي		8.195	86.260.1	124.282.3

واستأثر تمويل التجارة بنسبة 51% من إجمال التمويل، يليه تمويل المشاريع 47%، والمعونة الخاصة 1%، والمساعدة الفنية 1%.

ومن الناحية التراكمية بلغ صافي اعتمادات مجموعة البنك منذ إنشائها 8195 مشروعا وعملية بمبلغ قدره 86.3 مليار دينار إسلامي (124.3 مليار دولار أمريكي). وهو مبلغ لا يشمل الاتفاقات التأمينية المبدئية التي أبرمتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وقدرها 22.4 مليار دينار إسلامي (33.1 مليار دولار أمريكي)، ولا عمليات تأمين الأعمال وقدرها 24.9 مليار دينار إسلامي (36.2 مليار دولار أمريكي).

ومن ناحية المصروفات والمستردات فيما بين إنشاء مجموعة البنك ونهاية سنة 2016م: بلغت المصروفات 55.7 مليار دينار إسلامي (79.5 مليار دولار أمريكي)، والمستردات 40.9 مليار دينار إسلامي (58.5 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل تحويلا صافيا للموارد قدره 14.8 مليار دينار إسلامي (21.0 مليار دولار أمريكي) (جدول رقم 6):

م	السنة	2016م	1436هـ	1435هـ	1434هـ	1433هـ
1	المصروفات	5.7	4.9	3.4	4.0	3.9
2	المستردات	2.6	2.0	2.6	3.0	3.4

ويُظهر التوزيع القطاعي للعمليات مدى اهتمام مجموعة البنك بالقطاعات التي لها أثر مباشر على حياة الناس والتنمية في العالم الإسلامي، حيث كان توزيع صافي الاعتمادات من الموارد الرأسمالية العادية على القطاعات الاقتصادية في 2016م بالترتيب الآتي (جدول رقم 7):

م	القطاع	النصيب
1	الطاقة والمواصلات والمياه والصرف الصحي	%67.8
2	الزراعة	%19.8
3	الصحة	%6.6
4	التعليم	%4,6
5	القطاعات الأخرى	%1.3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتيسيرا للتحليل المقارن لأداء البنك في السنوات الأخيرة بأدائه في السنوات السابقة على النحو الآتي (جدول رقم 8):

السنة	السنة 2016م	النسبة 1436هـ	النسبة 1435هـ	النسبة 1434هـ	النسبة 1433هـ
صافي الاعتمادات مليار دينار إسلامي	7.6	8.3	6.5	6.4	5.6
الفترة الانتقالية	من 14 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 2015م 1.2				

توزيع صافي اعتمادات مجموعة البنك

م	صافي الاعتمادات	النسبة 2016م	النسبة 1436هـ	النسبة 1435هـ	النسبة 1434هـ	النسبة 1433هـ
1	موارد البنك الرأسمالية العادية	%55.5	%43.1	%45.7	%43.6	%45.2
2	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	%36.7	%51.2	%50.0	%50.3	%50.2
3	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	%6.7	%5.0	%3.0	%4.3	%3.6

(جدول رقم 9)[1]

بلغت اعتمادات سنة 2016م 7.6 مليار دينار إسلامي (10.5 مليار دولار أمريكي)، مقابل 8.3 مليار دينار إسلامي (11.8 مليار دولار أمريكي) في السنة السابقة (1436هـ)، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 10.7%.

فخلال سنة 2016م، شهد النشاط التجاري ركودا على الصعيد العالمي نتيجة عدد من العوامل، منها الغموض والمخاطر المرتبطة بالاقتصاد العالمي. وفي خضم هذه الحالة من الغموض تضرر تمويل التجارة من جراء الظروف الصعبة للسوق، وعلى رأسها انخفاض أسعار النفط، وتضررت بعض البلدان الأعضاء تضررا شديدا من انخفاض أسعار السلع، ونقص العملات الأجنبية، مما أعاق النشاط التجاري.

ج- تمويل العمليات التجارية للسلع التنموية:

ومن ناحية أخرى فإن البنك هو إحدى المؤسسات المالية الدولية القلائل ضمن منظومة مؤسسات التمويل متعددة الأطراف التي تقوم بعمليات تمويل التجارة، وذلك لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها التنموية عن طريق تقديم التسهيلات التي تمكنها من استيراد سلع ذات طبيعة تنموية، وعن طريق تمويل الصادرات لدعم موازينها التجارية وموازين المدفوعات، وللحصول على النقد الأجنبي الذي دائماً ما تكون هي في أمّس الحاجة إليه.

كما أن البنك يهدف من هذا البرنامج إلى تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع

(1) بالإضافة إلى الصندوقين الخاصين (تثمير ممتلكات الأوقاف – حصص الاستثمار): 0.5 %، وعمليات المعونة الخاصة: 0.5 %.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التبادل السلعي بينها، ودعماً لذلك التعاون وتحفيزاً لها للبحث عن فرص التكامل بين اقتصاداتها.

وقد طوّر البنك أدوات تمويلية عديدة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية لهذا الغرض، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، برنامج تمويل الواردات، وبرنامج تمويل الصادرات، والمرابحة على مرحلتين، وأنماط مختلفة من هيكلة التمويل، وتقديم خطوط الائتمان قصيرة الأجل للبنوك التجارية في الدول الأعضاء، وتقديم تسهيلات مالية بضمان عائدات التصدير.

وكما هو معروف، فإن البنك قد أنشأ المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لتكون ذراعه الرئيس في عملية حفز الاستثمار وزيادة التبادل التجاري بين دوله الأعضاء.

ويشكل برنامج عمليات تمويل الاستيراد أكبر البرامج الخاصة بالتجارة، ويمول البرنامج من موارد البنك الذاتية، وهو يقدم إلى الدول الأعضاء لاستيراد السلع الأساسية والوسيطة.

وبالإضافة إلى برامج تمويل التجارة، يوجد لدى البنك برامج خاصة صممت خصيصا لتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء، مثل: برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة الذي يهدف إلى تقوية قدرات الوكالات المسئولة عن تشجيع الصادرات في الدول الأعضاء، والبرنامج الخاص بآسيا الوسطى[1].

كذلك يساعد البنك بلدانه الأعضاء على المفاوضة في القواعد التجارية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

وقد نظم البنك في هذا المجال العديد من الاجتماعات التشاورية والدورات حول السياسات التجارية والمشروعات القطرية في مجال منظمة التجارة العالمية.

د- الشراكة مع الدول الأعضاء:

وبجانب تمويلات البنك من موارده الذاتية أو تلك التي يقوم بتعبئتها من السوق، يضع البنك أهمية خاصة للتعاون مع شركائه في التنمية.

وتشمل القائمة حكومات الدول الأعضاء، ومؤسسات التمويل التنموي العالمية، مثل: البنك الدولي[2]، وبنك التنمية

(1) أطلق محافظو البنك الإسلامي للتنمية البرنامج الخاص بآسيا الوسطى في مايو 2015م، وأقره مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أكتوبر 2016م، وهو يرمي إلى دعم جهود التعاون من أجل تعزيز التنافس، وزيادة المبادلات التجارية، والنهوض بالنمو الاقتصادي، وهو يركز على النقل والطاقة والزراعة، ويتخذ التجارة وسيلة لتحقيق هذه الأهداف، ويمثل القطاع الخاص، وتطوير القدرات، والمالية الإسلامية عوامل مساعدة له. ورصد له مبلغ 6 مليارات دولار أمريكي لتمويل مشاريع إقليمية ووطنية، يستغرق الشق الإقليمي منها خمس سنوات (2017- 2021م).

(2) اتفقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إطار الشراكة الاستراتيجية مع مجموعة البنك الدولي على الاهتمام بمجالات أساسية، لتعزيز التعاون من أجل تحقيق أهداف مشتركة في البلدان المشتركة العضوية، وكانت أولويات إطار الشراكة الاستراتيجية تتمثل في: تمويل المشاريع المشتركة، وتبادل المعارف والحوار الاستراتيجي، وطرائق العمل في المؤسستين، وتبادل الموظفين. واعتمدت 7 مشاريع، منها مشاريع للقطاع الخاص، ومشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي قيد التنفيذ. أضف إلى ذلك أن جهودا مشتركة لمكافحة حالة الضعف أسفرت عن إنشاء آلية تمويل ميسر لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، أطلقت في أبريل 2016م بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وأحرزت شراكة البنك الإسلامي للتنمية مع البنك الدولي في إطار برنامج "التعليم من أجل التنافسية" تقدما، بعد اعتماد وإطلاق مذكرته التصورية، وتخصيص تمويل لتنفيذ مرحلته الأولى من طريق خطة العمل 2017/2016م. وهذا البرنامج يدعم تحسين النظم التعليمية في العالم العربي، وتشجيع التنافسية الاقتصادية بتنمية رأس المال البشري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفريقي، وصندوق الإيفاد، ومنتدى مجموعة البنوك الإنمائية المتعدد الأطراف[1].

وكذلك مؤسسات التمويل الأعضاء في مجموعة التنسيق العربية وهي: صندوق أبوظبي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، إلى جانب البنوك الإسلامية الاستثمارية والتجارية، ومؤسسات التمويل الوطنية، والمنظمات الأهلية غير الحكومية[2].

عن طريق مجموعة متنوعة من البرامج منها: برنامج التعاون الفني[3]، وبرنامج التعاون والتعزيز التجاري، وبرنامج المعونة الفنية لتشجيع الاستثمار[4].

وكذلك تعزيز التعاون والتعاضد مع مؤسسات "منظمة التعاون الإسلامي"، كـــ "اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري"، و "اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي"، و "اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية".

وفي عام 2016م أطلق البنك 8 استراتيجيات شراكة قطرية لتعميق الانتقاء وتعزيز الحوار مع الأطراف المعنية الأساسية في الدول الأعضاء، والجهات الإنمائية الشريكة، صيغت اثنتان منها (قرقيزستان، وإندونيسيا)، وتوجد الست الأخرى في مراحل متباينة من الإعداد (مصر، إيران، نيجيريا، السنغال، الكاميرون، اليمن).

وبلغ عدد استراتيجيات الشراكة القطرية التي أطلقت منذ سنة 2010م، 19 استراتيجية، اكتمل منها 14 استراتيجية، ولا تزال الخمس الأخرى في مراحل متباينة من التنفيذ. وقد حققت كلها نتائج باهرة، سواء في الأنشطة التمويلية أو غير التمويلية، في إطار مبادرة "تبادل المعارف والخبرات".

أما استراتيجيات الشراكة القطرية مع بعض الدول الضعيفة والخارجة من دائرة النزاع، والشراكة الإقليمية مع دول مجلس التعاون الخليجي، فقد شُرع في إعدادها خلال الربع الأخير من سنة 1432هـــ.

وقد انصب مجموع تمويلها المشرك على نحو 90 مشروعا، بقيمة 30.5 مليار دولار أمريكي، في البلدان المشتركة العضوية

(1) انضم البنك الإسلامي للتنمية رسميا إلى منتدى "مجموعة البنوك الإنمائية المتعدد الأطراف" في أبريل 2016م، مع "البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية" و "بنك التنمية الجديد".

(2) أنشئ برنامج المنظمات غير الحكومية سنة 1997م، وهو يساعد البنك الإسلامي للتنمية على التعاون مع المنظمات غير الحكومية؛ لإحداث التكامل بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المانحة، للتخفيف من وطأة الفقر والتعليم والصحة، لتحسين أحوال الناس، وتعزيز الحوكمة. وقد اعتمد البرنامج منذ إنشائه 252 مشروعا، بمبلغ قدره 13.44 مليون دولار أمريكي، في شكل منح من الدعم المباشر للسكان المحليين، وتنمية القدرات من أجل تحسين فعالية المنظمات غير الحكومية المحلية، ويشمل أنشطة التدريب والإعلام والتعليم والتواصل، وتوفير المعدات.

(3) يركز هذا البرنامج على نقل وتبادل المهارات والمعارف والخبرات الفنية بين البلدان الأعضاء، وهو نظام ثلاثي الأطراف: جهة مانحة للمساعدة الفنية، وجهة مستفيدة، وجهة ميسرة (البنك)، لمساعدة البلدان الأعضاء المستفيدة على بناء قدراتها، وتعزيز مهاراتها، وإثراء خبرات الموظفين الفنيين والمهنيين.

(4) تولت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات إدارة برنامج المساعدة الفنية لتشجيع الاستثمار، نيابة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وذلك منذ إنشاء البرنامج سنة 2005م، وتتمثل أهدافه الأساسية في: بناء قدرات وكالات تشجيع الاستثمار في البلدان الأعضاء، ومساعدة هذه البلدان على تحسين بيئتها الاستثمارية، واكتشاف وتشجيع فرص الاستثمار الواعدة؛ ولأجل ذلك أقام هذا البرنامج شبكة من الجهات الشريكة منها: منظمات دولية متخصصة، وكيانات في البلدان الأعضاء معنية بالاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـــ- أذرع التمويل للقطاع الخاص:

في ظل النمو المتسارع لدور القطاع الخاص في دوله الأعضاء من حيث مشاركته في عمليات الإنتاج الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، فلقد بدأ البنك يولي اهتماماً متزايداً بهذا القطاع الهام. فبجانب اعتباره شريكاً أساسياً في دعم التنمية، فلقد أنشأ البنك شبكة واسعة من أذرع التمويل للقطاع الخاص نذكر منها على سبيل المثال:

1- صندوق البنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشروعات البنية الأساسية.

2- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

3- محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية.

4- صندوق البنك الإسلامي للتنمية لحصص الاستثمار.

5- صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف.

6- صندوق العيشة والمعيشة[1].

سادسا: أثر تمويل البنك للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية

تعزيز تقييم العمليات:

يولي البنك أهمية بالغة لعملية التقييم لاستخلاص الدروس من التجارب السابقة، بهدف تحسين تصميم عملياته الإنمائية المستقبلية. والهدف الرئيس لتقييم العمليات هو إجراء تقييم للمشاريع والقطاعات والمحاور والعمليات والسياسات والبرامج والمساعدة القطرية لأنشطة مجموعة البنك.

ويطبق البنك في تقييم أثر التمويل التنموي، الذي يقدمه للدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، نهجا شمل عدة عناصر، من بينها: تقييم المشاريع المنجزة، والعمليات الجاري تنفيذها من قِبَل مكتب تقييم العمليات في البنك، وتقييم المساعدة القطرية، والتقييم الدوري للبنك من قبل شخصيات بارزة، والدراسات المسحية، والندوات الخاصة التي يعقدها مجلس المديرين التنفيذيين.

فمن ناحية، يعد مكتب تقييم العمليات في البنك تقارير بصورة منتظمة لعمليات البنك، وهو مكتب مستقل يرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس البنك، ويوفر تقييما مستقلا للمشاريع المنجزة، أو للعمليات الجاري تنفيذها والممولة من البنك.

وفي عام 2016م تم تقييم بعدي لـــ 25 مشروعا عاديا، وخضع 15 تقريرا عن اكتمال المشاريع للفحص والتدقيق.

ونجح البنك في إنشاء أداة محوسبة لمتابعة الأنشطة ذات الصلة بالمراجعة الداخلية، وهي أداة تتيح لبعض الإدارات عرض آخر مستجداتها على الشابكة، ومن ثم تعزيز الفعالية والمسؤولية في متابعة التنفيذ في عموم مجموعة البنك، كما واصل

(1) صندوق العيشة والمعيشة أطلقه البنك الإسلامي للتنمية والجهات الشريكة له في التعاون الإنمائي، يوم 29 سبتمبر 2016م، بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي. تتمثل الجهات الأساسية التي يستهدها الصندوق في البلدان الأعضاء الأقل نموا، حيث يعيش معظم الفقراء. وفي نهاية 2016م كان هذا الصندوق قد حشد نحو 400 مليون دولار أمريكي من أصل 500 مليون دولار أمريكي المستهدفة في شكل منح. واعتمد الصندوق 363 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع في الصحة والتنمية الزراعية في البلدان الأعضاء الأقل نموا في منطقة غرب أفريقيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من استخدام متطور لتقييم المخاطر يمكن من تحديد مجالات المراجعة، وربط المخاطر والأهداف بكيانات مجموعة البنك، وتصنيف المخاطر، ووضع خطة مراجعتها السنوية.

وعلى مر السنين، جرى تصنيف 70% من المشاريع التي خلص تقييمها إلى أنها ناجحة (أي التي تحقق كافة الأهداف المتوقعة منها أو أكثر من ذلك بصورة فاعلة دون أن يكتنفها أي نواحي قصور)، أو ناجحة جزئيا (أي التي تواجه تطورات ونواحي قصور غير متوقعة، رغم ما تنطوي عليه عوامل النجاح، ورغم تلبيتها لمعظم الأهداف الرئيسة المرجوة).

وما انفك البنك يتعاون مع البنوك الإنمائية متعددة الأطراف وشركاء التنمية الآخرين، لاسيما مجموعة تنسيق التقييم، وهو جهاز يمثل مؤسسات التقييم التابعة لهذه البنوك، بهدف تنسيق سياسات وأنشطة التقييم، وتشجيع التعاون فيما بينها.

وبالإضافة إلى تقييم مشروعات محددة، شرع المكتب في تقييم المساعدة القطرية. والهدف من هذه العملية هو تقييم مدى أهمية وفاعلية عمليات البنك في الدول الأعضاء.

ومن ناحية أخرى دأب البنك على تحقيق تقييم شامل بصفة دورية. وقد نظم البنك مراجعة رئيسة لعملياته مرة كل خمس سنوات. وقام بتنظيم عمليات مراجعة من هذا النوع منها عمليات داخلية نفذهما موظفو البنك، وعمليات خارجية نفذتها مجموعة من الشخصيات البارزة من الدول الأعضاء، تشمل وزراء للمالية والتجارة، ومحافظي البنك، والمديرين التنفيذيين السابقين، ومسؤولين من الدول الأعضاء العاملين في المنظمات الدولية. وتمت عملية المراجعة الخارجية الأولى في عام 1985م، عندما أكمل البنك السنة العاشرة من عمره، وتمت العملية الثانية في عام 1995م بمناسبة مرور عشرين سنة على بدء عمليات البنك. وفي كل مرة، يتم إجراء تقييم نقدي لأداء البنك، ومدى كفاية وفاعلية برامج التنمية التي ينفذها، وصياغة مقترحات حول النهج المستقبلي الذي ينبغي أن يتبناه لترشيد عملياته من أجل ضمان تحقيق أفضل أثر تنموي ممكن.

أما الطريقة الأخرى التي يحاول البنك أن يقيم بها أثر التمويل التنموي الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء فهي الدراسات المسحية المختلفة.

وكان البنك قد قرر في عام 1999م، بمناسبة الاحتفال بمرور 25 عاما على تأسيسه، إعداد دراسة مسحية شاملة لتقييم أدائه منذ بدء عملياته. ولهذا الغرض، تم تصميم استبيان تفصيلي يغطي المجالات المختلفة لأنشطة البنك. وكان من أهداف هذا الاستبيان، السعي لوضع البنك في مركز تنافسي لمواجهة التحديات والفرص التي تتيحها الألفية الجديدة، وتمكين البنك من إعادة النظر في أهدافه، وصياغتها من جديد، لتوضيح مهمته، وتفسيرها بالشكل الصحيح، ومعرفة مدى تلبية أهداف البنك وسياساته واستراتيجياته وأولوياته وأنشطته وهيكله التنظيمي لاحتياجات الدول الأعضاء. وأعرب أكثر من نصف الذين شملهم الاستبيان عن رأي مفاده، أن للتمويل الذي يقدمه البنك أثرا متوسطا أو قويا على الدول الأعضاء. وأبرزوا في ردودهم المشكلات الرئيسة التي تواجهها دولهم بخصوص العلاقة مع البنك، وقدموا اقتراحات محددة لتحسين هذه العلاقة. وكانت هذه الملاحظات والاقتراحات محل دراسة جادة من قبل إدارة البنك. ووفرت الدراسة للبنك معلومات قيمة حول رأي المستفيدين من أنشطته، ومكنت إدارة البنك من معالجة عدد من القضايا ذات الصلة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

وفي إطار تقييم الأثر التنموي لنشاطاته، نظم البنك ندوات خاصة على رأس كل 50 اجتماعا من اجتماعات مجلس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المديرين التنفيذيين، يدعو للمشاركة فيها الأعضاء الحاليين والسابقين لإدارة البنك ولمجلس المديرين التنفيذيين، لتقييم أداء البنك وآفاق المستقبل. وأتاحت هذه الندوات تقديم عدد من المقترحات، شملت مجموعة واسعة من المجالات، من بينها دور البنك في مكافحة الفقر في الدول الأعضاء، وتشجيع الصيرفة الإسلامية، وتنمية الموارد البشرية، وتنمية القطاع الخاص، وتشجيع التجارة، وحجم المشاريع التي يمولها البنك، ومساهمة المستفيدين في تصميم وتنفيذ المشاريع، وتعبئة الموارد، وبناء القدرات الذاتية للبنك، وتعزيز الأثر التنموي لمساهمة البنك.

كما نظم البنك بمناسبة مرور 25 سنة و 30 سنة على تأسيسه احتفالات بيوم البنك الإسلامي للتنمية في عدد من الدول الأعضاء. وحققت هذه الاحتفالات عددا من الأهداف أهمها الاطلاع على آراء الدول الأعضاء حول أنشطة البنك في الماضي والحاضر، وتوقعات هذه الدول واقتراحاتها حول الأنشطة المستقبلية. وتضمنت هذه الاقتراحات والملاحظات ثناء على أداء البنـــك بصفة عامة كما أبرزت بعض المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين مثل زيادة حجم التمويل الذي يقدمه البنك، وتحسين محفظة المشاريع بالإعداد الجيد والمتابعة المكثفة، وتبسيط الإجراءات، واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. وكانت هذه التعليقات والاقتراحات محل دراسة تفصيلية من قبل إدارة البنك، وتم إعداد خطة لتنفيذها.

التقييم الأربعيني: أجرت مجموعة البنك تقييما تاريخيا هاما لما حققته من أداء، وتبين من هذا التقييم الذي باشرته "مجموعة بوسطن الاستشارية" أن مجموعة البنك شهدت زيادة هامة في عدد أعضائها، ورأسمالها، وعملياتها، وخضعت لتحول كبير يمكنها من أداء مهمتها أداء أفضل. وكشفت هذه الدراسة عن ثلاث مراحل في تطور ونمو عمليات مجموعة البنك. وهذه المراحل هي: مرحلة البدء (1395- 1410هـ/ 1975-1990م)، ومرحلة الإقلاع (1410-1422هـ/ 1990_2001)، ومرحلة الإسراع (1422-1434هـ/ 2001-2013م). كما وثقت أهم ما تتميز به مجموعة البنك من مواطن قوة وخصوصية، وما واجهته من صعوبات، وما قد يكون لتلك الصعوبات من آثار على استراتيجيتها العشرية، التي صاغتها أيضا "مجموعة بوسطن الاستشارية".

سابعا: دور البنك الإسلامي للتنمية

في دعم صناعة الخدمات المالية الإسلامية

يؤدي البنك الإسلامي للتنمية، باعتباره مؤسسة مالية إسلامية رائدة، دورا هاما في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وفي هذا السياق يقدم البنك مجموعة من الخدمات، وتتمثل أنشطته أساسا في تعزيز القدرات، وتقديم المساعدة الفنية، والاستثمار في أسهم رأس المال، وتمويل مشاريع الوقف.

وفي أعقاب إنشاء البنك منذ أكثر من ثلاثين عاماً، تطورت صناعة الصيرفة الإسلامية إلى قطاع كبير يضم أكثر من 500 مؤسسة، وزادت أصول وودائع ورأس مال البنوك الإسلامية زيادة كبيرة في العقود الثلاثة الأخيرة، وقامت البنوك العالمية التقليدية بإنشاء نوافذ وفروع تمويل إسلامية.

وقد قام البنك بمساهمة كبيرة في تطوير البنوك الإسلامية في صور عديدة، منها المشاركة في رأس المال، وتطوير صيغ جديدة لتمويل الأنشطة الاستثمارية، وإنشاء برامج جديدة لتعبئة الموارد، وكذلك إنشاء مؤسسات للرقابة والمعايير من أجل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دمج الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية في الاقتصاد والنظام المالي العالمي.

هذه التطورات هي:

أ- ترسيخ مفهوم البنوك الإسلامية[1]:

حيث إن هذا المفهوم لم يكن موجوداً أصلاً عند تأسيس البنك الإسلامي للتنمية.

ولمّا كان على البنك أن يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في عملياته كلها وبتحريم الربا، فقد واجه البنك تحدياً صعباً في القيام بعملياته. لكن التحديات نفسها أتاحت للبنك فرصة نادرة للبحث عن حلول مبتكرة تتسق وأحكام الشريعة الإسلامية، وقابلة للتطبيق على الصعيد العملي والميداني.

ولذلك عكف البنك على تطبيق عدد من صيغ التمويل الإسلامي، وطور عدداً من أدوات التمويل في مجالي تمويل المشروعات وتمويل التجارة. وتتضمن هذه الصيغ بالنسبة لتمويل المشاريع: القروض، والمساهمة في رأس المال، والإجارة، والبيع لأجل، والاستصناع والصكوك.

وكبديل لعمليات تعبئة الموارد من الأسواق المالية التي تنطوي على الربا، وضع البنك مجموعة من البرامج لتمويل التجارة عن طريق المرابحة، شملت برنامج تمويل الواردات، وبرنامج تمويل الصادرات، ومحفظة البنوك الإسلامية، وصندوق حصص الاستثمار.

وقد أثبتت هذه التطورات أن المصرف الإسلامي لم يعد قادراً على الحياة فحسب، بل إنه صار بديلاً منافساً للمصارف التي تقدم نظام التمويل التقليدي.

ب- دعم البنوك الإسلامية:

عن طريق المساهمة في رؤوس أموال هذه البنوك، والمؤسسات المالية الإسلامية في الدول الأعضاء (وغير الأعضاء). ويساهم البنك حالياً في 32 من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، في 21 بلدا، بمبلغ إجمالي مقداره 250 مليون دينار إسلامي.

ولا يقتصر دعم البنك على ذلك، بل يتعداه ليشمل تقديم المساعدة الفنية لبناء القدرات، وتمكين هذه البنوك من إعادة

(1) قرر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، في دورة انعقاد مؤتمر الثاني بجدة، من 10 – 16 ربيع الآخر 1406هـ الموافق 22 – 28 كانون الأول (ديسمبر) 1985م، بعد أن عرضت عليه بحوث مختلفة في التعامل المصرفي المعاصر، وبعد التأمل فيما قدم، ومناقشته مناقشة مركزة أبرزت الآثار السيئة لهذا التعامل على النظام الاقتصادي العالمي، وعلى استقراره خاصة في دول العالم الثالث، وبعد التأمل فيما جرَّه هذا النظام من خراب نتيجة إعراضه عما جاء في كتاب الله من تحريم الربا جزئياً وكلياً تحريماً واضحاً بدعوته إلى التوبة منه، وإلى الاقتصار على استعادة رؤوس أموال القروض دون زيادة ولا نقصان قلّ أو كثر، وما جاء من تهديد بحرب مدمرة من الله ورسوله للمرابين، قرر ما يلي:

أولاً: أن كل زيادة أو فائدة على الدَّيْن الذي حلَّ أجله، وعجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد، هاتان الصورتان ربا محرم شرعاً.

ثانياً: أن البديل الذي يضمن السيولة المالية، والمساعدة على النشاط الاقتصادي، حسب الصورة التي يرتضيها الإسلام، هو التعامل وفقاً للأحكام الشرعية.

ثالثاً: قرر المجمع التأكيد على دعوة الحكومات الإسلامية إلى تشجيع المصارف التي تعمل بمقتضى الشريعة الإسلامية، والتمكين لإقامتها في كل بلد إسلامي لتغطي حاجة المسلمين، كي لا يعيش المسلم في تناقض بين واقعه ومقتضيات عقيدته. (القرار رقم: (2/10/10)).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صياغة نظمها وسياساتها، وتحديث أجهزة تقنية المعلومات، وتدريب العاملين فيها، وخلق صلات عمل بينها[1].

كما يشمل الدعم تقديم خطوط تمويل تستهدف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

ولعل الدور الأهم الذي اضطلع به البنك في دعم صناعة الصيرفة الإسلامية، هو مساهماته الفاعلة في إنشاء ما يمكن تسميته بمؤسسات البنية التحتية، لمساعدة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على الارتقاء بمستوى الشفافية، ومعايير حسن الإدارة في عملها، وبما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر، وضبط عمليات الاستثمار، وتحسين جودة محافظها الاستثمارية والمالية، وبما يمكنها بالتالي من الاندماج في النظام المالي العالمي.

ج- مؤسسات البنية التحتية:

1- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

والتي أنشئت عام 1990م بمملكة البحرين، بمبادرة من البنك، وهي تعنى بوضع الإطار المؤسسي الذي يحكم عمليات الرقابة الذاتية، فيما يتعلق بعملية الإفصاح، وعرض البيانات المالية، وتطبيق المعايير المحاسبية التي تتناسب مع طبيعة عمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك لضبط عمليات المراجعة بواسطة مراجعين خارجيين.

2- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:

قام البنك في عام 2001م بدور خاص في إنشاء المجلس، وهو عبارة عن كيان دولي مستقل لا ينشد الربح، يهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات المالية الإسلامية، ونشر المفاهيم والقواعد ذات الصلة بعمل تلك المؤسسات، وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية بشكل عام. وقد تم إنشاء المجلس في البحرين، وقد صار مظلة تعاون مهمة لأغلب مؤسسات التمويل الإسلامي.

3- مركز إدارة السيولة:

كذلك ساعد البنك في إنشاء مركز لإدارة السيولة عام 2001م، بمملكة البحرين، كعنصر أساس لعمل السوق المالية الإسلامية الدولية، وكنافذة لتعبئة الموارد والاستثمار من خلال أدوات مالية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويتولى البنك والمركز معاً إدارة إصدار صكوك لحكومة البحرين، ومن المتوقع أن تخلق هذه الصكوك دافعاً قوياً لنشاط السوق الثانوية في الدول الأعضاء.

4- السوق المالية الإسلامية الدولية:

وجاء إنشاء السوق عام 2001م، والذي بذل فيه البنك مجهوداً ملحوظاً، كخطوة رئيسة في تحقيق التكامل والتوافق بين أعمال مؤسسات التمويل الإسلامية، وتوحيد مقاييس المنتجات المالية الإسلامية، وجعل صناعة الصيرفة الإسلامية تنافسية، وتتخذ من البحرين مقرا لها.

(1) تعمل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تطوير الاقتصاد والصيرفة والمالية الإسلامية بوسائل شتى، منها: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المسؤول عن تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية نشيطة ومستدامة، وهو يضطلع بالبحث في مجال المالية الإسلامية، وتطوير القدرات والخدمات الاستشارية، والمساعدة الفنية، والمعلومات، وتطوير منتجات مالية إسلامية. (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، موقع المعهد على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): www.irti.org).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف:

لاحظ البنك معاناة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في علاقتها بهيئات التصنيف العالمية التقليدية، ويرجع ذلك إما لعدم الدراية الكاملة لهيئات التصنيف التقليدية بعمليات الصيرفة الإسلامية أو لتحاملها. إزاء هذا الأمر، سعى البنك بالتعاون مع دولة ماليزيا، وأنشأ الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف لتكون هيئة متخصصة في تصنيف البنوك الإسلامية بمعايير دولية، تكون مقبولة للمؤسسات ذات الاختصاص، وقد تم ذلك في العام 2002م.

6- مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

والذي يضم في عضويته عددا من البنوك المركزية ومؤسسات النقد، أنشئ في كوالالمبور في ماليزيا عام 2003م، كمؤسسة رقابية تنظيمية، تقوم بوضع معايير رقابية وإشرافية مقبولة عالمياً لصناعة الصيرفة الإسلامية، لتنظيم علاقاتها مع البنوك المركزية في بلدانها، ومع النظام المالي العالمي من جهة ثانية.

7- المركز الإسلامي للمصالحة والتحكيم:

ولاستكمال منظومة مؤسسات العمل التمويلي الإسلامي، قام البنك بدور رائد بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في إنشاء المركز المشار إليه، وقد تم ذلك في عام 2005م، ومقره دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة. وكما يشير الاسم فإن الهدف الرئيس للمركز هو التوسط، وحل المنازعات المالية والتجارية، التي تطرأ بين مؤسسات التمويل الإسلامي، أو بينها وبين أطراف أخرى.

8- المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة:

تأسست عام 2010م، وتتخذ من ماليزيا مقرا لها.

د. برنامج تطوير التمويل الأصغر:

يتمثل الهدف الرئيس من هذا البرنامج في إيجاد حل يمكِّن الفئات المحرومة، ولا سيما الفقراء، من الحصول على قروض المالية الإسلامية، بإنشاء مؤسسات للتمويل الأصغر الإسلامي، وحول البرنامج إلى برنامج الشمول المالي حتى يمكِّن من تحقيق أهداف البنك الإسلامي للتنمية في مجال الشمول المالي. وفي سنة 2016م ساهم البنك الإسلامي للتنمية في رأسمال مؤسسة "الزيتونة تمكين"، وهي مؤسسة تمويل أصغر إسلامي يوجد مقرها في تونس.

هـ- جائزة الاقتصاد الإسلامي والصيرفة والمالية الإسلامية: أنشئت هذه الجائزة الدولية السنوية سنة1408هـ/ 1998م، تقديرا للمساهمات البارزة في مجالات الاقتصاد والصيرفة والمالية الإسلامية، وهي مكافأة قدرها 30 ألف دينار إسلامي (45 ألف دولار أمريكي)، وقد نالها حتى الآن 37 فائزا.

و- مركز تطوير المنتجات المالية:

تتمثل مهمة هذا المركز في تطوير وترويج أدوات مالية موافقة للشريعة، لفائدة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والصناعة المالية الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعد المركز في 2016م 6 تقارير، وهي: عملية الابتكار، صيغ التمويل في البنك الإسلامي للتنمية، وتمويل التنمية بالشراكة، ومختبر الهندسة المالية[1]، والسَّلَم في خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، والصكوك عوائق وآفاق النماذج الجديدة.

واستحدث المركز مولدا إلكترونيا جديدا للمنتجات (وهو أداة إلكترونية تمكن المهنيين من القيام بالاختيارات الصحيحة فيما يتعلق بمشاريع تمويلهم الإسلامي).

وحقق المركز تقدما هاما في استحداث منتجات مالية توافق الشريعة، منها: الصكوك القابلة للتبادل، وصكوك المشاركة ذات الحماية المتعددة المستويات، ومؤسسة التمويل السيادي، والتمويل القائم على النتائج، وهياكل الصكوك الإنسانية).

كما قدم المركز أكثر من 5 دورات تدريبية، وساهم في أكثر من 10 مؤتمرات وندوات، ودعم أكثر من 5 بعثات رسمية؛ لتطوير رأس المال البشري اللازم للابتكار في منتجات المالية الإسلامية.

ثامنا: صيغ التمويل في البنك الإسلامي للتنمية

1- الإجارة: صيغة تمويلية متوسطة أو طويلة الأمد، استحدثت سنة 1397هـ (1978م)، تقضي بأن يشتري البنك معدات وآلات، ثم يحوّل إلى المستفيد حق استخدامها خلال مدة زمنية بعينها، يحتفظ فيها البنك بملكية هذه الأصول، نظير سداد أقساط إجارة دورية ثابتة[2].

2- البيع الآجل: استُحدثت هذه الصيغة سنة 1405هـ (1985م)، وبموجبها يشتري البنك الأصول (من آلات ومعدات)، ثم يبيعها بسعر أعلى للمستفيد الذي يسدد المبلغ على أقساط. وتختلف هذه الصيغة عن صيغة الإجارة بكون ملكية الأصول تنقل إلى المشتري عند التسليم[3].

3- القرض: هذه صيغة تمويل طويلة الأمد، استُحدثت سنة 1396هـ (1976م)، من أجل تمويل مشاريع التنمية، لاسيما مشاريع الزراعة والبنية التحتية، وهي صيغة ميسرة بطبيعتها، وتختلف عن الصيغة التي يستخدمها غيرها من المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف، وتقدم للدول الأعضاء لتمويل المشاريع، وهي خالية من الفائدة، ويفرض عليها فقط

(1) مختبر الهندسة المالية الإسلامية: مبادرة مشتركة بين مركز تطوير المنتجات المالية و "المدرسة المحمدية للمهندسين"، بجامعة محمد الخامس في الرباط، عاصمة المغرب. وهو برنامج دراسي لنيل درجة الدكتوراه؛ يرمي إلى إجراء بحوث لإنشاء وتقييم واختبار أدوات وأنظمة مالية إسلامية جديدة، لدعم التنمية الاقتصادية، والصناعة المالية الإسلامية في الدول الأعضاء.

(2) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، في دورة مؤتمره الثالث، بعمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، من 8-13 صفر 1407هـ، الموافق 11 – 16 تشرين الأول (أكتوبر) 1986م، قرار رقم: (3/1/13). (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ***المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية***، معيار الإجارة رقم (9)، (ص 237 – 270).

(3) نفس القرار السابق. قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في مؤتمره السادس، بجدة، من 17-23 شعبان 1410هـ الموافق 14 – 20 آذار (مارس) 1990م، قرار رقم: (6/2/51). قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في مؤتمره السابع، بجدة، من 7 – 12 ذي القعدة 1412هـ الموافق 9 – 14 أيار (مايو) 1992م، قرار رقم: (7/2/64)، استكمالاً للقرار السابق (6/2/51).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رسم خدمة يخصص لتغطية التكلفة الفعلية لإدارة القرض، وتتراوح فترة سداد هذه القروض ما بين 15 و 25 سنة، وتشمل فترة سماح تتراوح بين 3، 7 أعوام[1].

4- الاستصناع: صيغة تمويلية متوسطة الأمد، استحدثت سنة 1416هـ (1996م). وهي عقد صناعة (أو بناء أو تجميع أو تعبئة وتغليف)، يوافق الصانع (البائع) بمقتضاه على إمداد المشتري، في موعد محدَّد، وبسعر متفق عليه، بسلع ذات مواصفات محددة، بعد صناعتها أو بنائها، طبقًا لتلك المواصفات[2].

5- المساعدة الفنية: توفير الخبرة الفنية للمساعدة في إعداد أو تنفيذ مشروع أو سياسة، أو المساعدة في تطوير المؤسسات أو الموارد البشرية. والمساعدة الفنية بمكن أن تتعلق مباشرة بمشروع، كدراسة الجدوى، أو التصاميم الهندسية التفصيلية، أو الإشراف على التنفيذ، أو المشاريع التجريبية وغيرها، أو الخدمات الاستشارية كوضع السياسات، أو إعداد الخطط القطاعية، أو بناء المؤسسة وغيرها.

6- المشاركة في رأس المال: صيغة تمويلية استُحدثت سنة 1396هـ (1976م)، ويشارك البنك بموجبها في أسهم رأسمال مختلف الشركات، غير أنه لا ينبغي أن يتجاوز مستوى مشاركة البنك ثلث رأس المال المساهَم به في المشروع[3].

---

(1) مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنعقد في دورة مؤتمره الثالث، بعمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية من 8-13 صفر 1407هـ، الموافق 11 – 16 تشرين الأول (أكتوبر) 1986م، قرر بخصوص أجور خدمات القروض في البنك الإسلامي للتنمية: أولاً: يجوز أخذ أجور عن خدمات القروض، على أن يكون ذلك في حدود النفقات الفعلية. ثانياً: كل زيادة على الخدمات الفعلية محرمة؛ لأنها من الربا المحرم شرعاً. (القرار رقم (3/1/13)).

ونص المعيار الشرعي للقرض الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على ما يأتي:

- نفقات خدمات القرض: يجوز للمؤسسة المقرضة أن تأخذ على خدمات القروض ما يعادل مصروفاتها الفعلية المباشرة، ولا يجوز لها أخذ زيادة عليها، وكل زيادة على المصروفات الفعلية محرمة، ويجب أن تتوخى الدقة في تحذير المصروفات الفعلية، بحيث لا يؤدي إلى زيادة تؤول إلى فائدة، والأصل أن يحمل كل قرض بتكلفته الخاصة به إلا إذا تعسر ذلك، كما في أوعية الإقراض المشتركة، فلا مانع من تحميل التكاليف الإجمالية المباشرة عن جميع القروض على إجمالي المبالغ، ويجب أن تعتمد طريقة التحديد التفصيلية من هيئة الرقابة الشرعية، بالتنسيق مع جهة المحاسبة، وذلك بتوزيع المصروفات على مجموع القروض، ويحمل كل قرض بنسبته، على أن تعرض هذه الحالة على الهيئة مع المستندات المناسبة.
- لا تدخل في المصروفات الفعلية على خدمات القروض المصروفات غير المباشرة، مثل: رواتب الموظفين، وأجور المكان والأثاث ووسائل النقل، ونحوها من المصروفات العمومية والإدارية للمؤسسة.
- مستند جواز أن يأخذ المقرض ما يعادل التكلفة الفعلية فقط أنها ليست زيادة على القرض، والمقرض محسن، وما على المحسن من سبيل، ومستند تحريم أخذ زيادة عليها أنها تكون عوضا عن القرض حينئذ، وقد صدر بشأن التكاليف الفعلية للقرض قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم (3/1/13). ((هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار القرض رقم (19)، (ص523، 534).

(2) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في مؤتمره السابع، بجدة، من 7-12 ذي القعدة 1412هـ الموافق 9 – 14 أيار (مايو) 1992م، قرار رقم: (7/3/65). ((هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الاستصناع رقم (11)، (ص 293 – 320).

(3) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في مؤتمره الرابع عشر، بالدوحة (دولة قطر) 8 – 13 ذو القعدة 1423هـ، الموافق 11 – 16 كانون الثاني (يناير) 2003م، قرار رقم: (14/4/130). ((هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الشركة رقم (12)، (ص 321 – 364).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- خطوط التمويل: يقدم البنك خطوط التمويل إلى المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي والبنوك الإسلامية، في الدول الأعضاء، لتشجيع تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في القطاع الصناعي، وتصنيع الآلات الزراعية، باستثناء الصناعة الفندقية والسياحية، والإسكان والمشاريع التي تحرمها الشريعة. وتشمل خطوط التمويل هذه الآتي:

(أ) خط الإجارة. (ب) خط البيع الآجل.

(ج) خط الاستصناع. (د) خط المساهمة في رأس المال.

(هـ) توليفة تجمع بين الخطوط الأربعة السابقة[1].

8- المضاربة: شكل من أشكال الشراكة، يشارك فيه أحد الطرفين بالمال، ويشارك الطرف الآخر بالخبرة والإدارة، ويقتسم الطرفان ما حصل بينهما من ربح بنسبة متفق عليها، لكن الخسارة لا تكون إلا على رب المال من رأسماله[2].

9- المرابحة: عقد بيع بين مشتر وبائع، يشتري البائع بمقتضاه السلع التي يحتاجها المشتري، ثم يبيعها للمشتري بسعر التكلفة، مع زيادة ربح معلوم. ويحدَّد كل من الربح (هامش الربح)، ومدة السداد (الذي يكون عادة على أقساط) في العقد الابتدائي[3].

10- الصكوك: سند قائم على أصول فعلية يصمم أو يهيكل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تداوله في الأسواق المالية[4].

11- الوقف: مال موهوب أو صندوق خيري، يكرس لأغراض محددة، تقره الشريعة الإسلامية[5].

---

(1) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في مؤتمره الخامس عشر، بمسقط (سلطنة عُمان)، 14 - 19 المحرم 1425هـ، الموافق 6 - 11 آذار (مارس) 2004م، قرار رقم (15/2/136). ((هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الجمع بين العقود رقم (25)، (ص 655 - 680).

(2) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في مؤتمره الثالث عشر، بدولة الكويت، من 7 إلى 12 شوال 1422هـ، الموافق 22 - 27 كانون الأول (ديسمبر) 2001م، قرار رقم: (13/5/123). ((هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المضاربة رقم (13)، (ص 365 - 390).

(3) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في مؤتمره الخامس، بالكويت، من 1 إلى 6 جمادى الأولى 1409هـ 10 إلى 15 كانون الأول (ديسمبر) 1988م. قرار رقم: (40- 5/2/41 و 5/3). ((هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المرابحة رقم (8)، (ص 199 - 236).

(4) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في مؤتمره الرابع، بجدة، من 18-23 جمادى الآخرة 1408هـ الموافق 6- 11 شباط (فبراير) 1988م، قرار رقم: (4/5/30). قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في مؤتمره الخامس عشر بمسقط (سلطنة عُمان) 14 - 19 المحرم 1425هـ، الموافق 6 - 11 آذار (مارس) 2004م، قرار رقم: (15/3/137). قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في مؤتمره العشرين، المنعقد في وهران (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، خلال الفترة من 26 شوال إلى 2 من ذي القعدة 1433هـ، الموافق 13-18 سبتمبر (أيلول) 2012م، قرار رقم: (20/3/188). ((هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار صكوك الاستثمار رقم (17)، (ص 463 - 492).

(5) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في مؤتمره الرابع، بجدة، من 18-23 جمادى الآخرة 1408 الموافق 6- 11 شباط (فبراير) 1988م، قرار رقم: (4/5/30). قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في مؤتمره الخامس عشر، بمسقط (سلطنة عُمان)، 14 - 19 المحرم 1425هـ، الموافق 6 - 11 آذار (مارس) 2004م، قرار رقم: (15/6/140). ((هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الوقف رقم (33)، (ص 819 - 846).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

إن المتمعن في تجربة البنك الإسلامي للتنمية في مجال حشد واستغلال موارد التمويل التنموي، يستطيع أن يستخلص عددا من النتائج والتوصيات:

– فبعد أكثر من اثنين وأربعين عاما من تطبيق أدوات التمويل الإسلامي، اتضح جليا أن هذا النظام المالي الإسلامي ممكن التطبيق، وأنه يساهم مساهمة فاعلة في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والبنك يعتبر تجربة رائدة وفريدة لتعاون دول الجنوب.

– وتعكس التصنيفات الائتمانية للبنك ثقة الوكالات العالمية للتصنيف في قدرة البنك على دعم الدول الأعضاء، وتبني سياسات مالية حصيفة وإدارة للمخاطر تتفق مع أفضل الممارسات.

– واستطاع البنك أن يستنبط أساليب ووسائل تمويلية متنوعة، تعينه على تحقيق أهدافه خاصة، في مجال أسبقيات محاربة الفقر، والتنمية البشرية، والتعاون بين الدول الأعضاء ودعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.

– ففي مجال محاربة الفقر، يقوم البنك بتمويل مشاريع البنية الأساسية، ومشاريع تنمية الزراعة، وتأمين الغذاء، والمشاريع الصغيرة التي تستهدف خلق فرص العمالة، وزيادة الدخل، وتحسين المستوى المعيشي.

– كما أنه يولي أهمية كبرى لتنفيذ مشروعات التعليم والصحة، والحفاظ على البيئة، وذلك عن طريق تقديم القروض الميسرة، والمساعدة الفنية للدعم المؤسسي ودعم القدرات.

– أما تركيزه على التنمية البشرية فيشمل أيضا تمويل مشروعات التعليم لكل المراحل والتدريب، وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات، خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتقنية المعلومات[1].

– وفي مجال التعاون بين الدول الأعضاء، يمثل تمويل التجارة والتجارة البينية واحدا من أهم أوجه التعاون، حيث استطاع البنك، عن طريق تدخلاته التمويلية، أن ينشط العلاقة بين الدول الأعضاء، ويدعم قطاعي الصادرات والواردات بدرجة ملحوظة.

– وليكون البنك أكثر فاعلية على مواجهة هذه التحديات، أعد رؤية بعيدة المدى 1440هـ (2020م)، تهدف إلى تحقيق معدلات تنموية شاملة، بالتركيز على محاربة الفقر، والارتقاء بالخدمات الصحية، وتعميم التعليم على الجميع، وتوسعة صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وتيسير إدماج اقتصادات الدول الأعضاء فيما بينها وإدماجها في اقتصادات بقية دول العالم الأخرى.

---

(1) من برامج تطوير القدرات المتعلقة بالموارد البشرية: برنامج العلوم والتكنولوجيا، وينصب اهتمامه على التعاون بين البلدان الأعضاء من أجل نقل المعارف والتكنولوجيا والشراكة في البحث العلمي. وفيما بين سنتي 1425هـ و 2016م، اعتمدت 244 عملية في إطار هذه البرنامج بمبلغ قدره 12 مليون دولار أمريكي.

وأنشئت جوائز البنك للعلوم والتكنولوجيا في سنة 1422هـ، لتشجيع التميز في البحث والتطوير وفي التعليم العلمي. وفي دورتها الرابعة عشرة سنة 2016م، فازت الجهات الآتية: 1- معهد الكويت للأبحاث العلمية (الكويت). 2- شركة الأجهزة المغناطيسية النانوية (تركيا). 3- معهد بنجلاديش للزراعة النووية (بنجلاديش).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– ومن المؤمل بحلول عام 1440هـ (2020م) إن شاء الله، أن يحقق البنك أهدافه المرجوة، مستلهما أعماله من المبادئ الإسلامية، ومهتديا بها، ليعزز مساهمته في التنمية الاقتصادية والبشرية في العالم الإسلامي.

– إن العالم الإسلامي في انتظار هذه الأهداف والنتائج المرجوة، لاستعادة كرامته ومكانته من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبنك مكلف بهذه المهمة الجليلة.

التوصيات:

– أن يواصل البنك جهوده الحثيثة، في مواجهة تحديات التنمية البشرية، والنمو الاقتصادي المستدام في الدول الأعضاء، والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء.

– أن تقوم الأجهزة والمؤسسات العالمية بتقييم رؤية البنك 1440هـ (2020م)، بهدف تحقيق معدلات تنموية شاملة، وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والبشرية في العالم الإسلامي.

– توصية الباحثين وإدارة البحوث بالبنوك الإسلامية بدراسة صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي المعاصر في البنك الإسلامي لتنمية المجتمع، للاستفادة من هذه التجارب الناجحة في تطوير أعمالها.

– توصية طلاب الماجستير والدكتوراه بدراسة موضوع وحدة الحساب الخاصة (الدينار الإسلامي) بالبنك الإسلامية للتنمية، من الناحية الشرعية والقانونية والاقتصادية والتطبيقية، حيث إنني لم أجد – في حدود ما اطلعت عليه – دراسة علمية متخصصة تناولت هذه الموضوع باستفاضة.

– التوصية بدراسة تجربة البنك الإسلامي للتنمية في حل مشكلات التطبيق وخاصة ما يتعلق بمخاطر التمويل والاستثمار، وكيفية الاستفادة منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أحمد، عبد الرحمن يسري، (25 جمادي الآخرة، إلى غرة رجب 1421هـ)، *تدهور القيمة الحقيقية للنقود ومبدأ التعويض ومسؤولية الحكومة في تطبيقه*، الرياض، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الثانية عشرة.

الأشعل، عبد الله، *أصول التنظيم الإسلامي الدولي*، القاهرة، 1988م، دار النهضة العربية.

الأنصاري، محمود، *دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية*، نقلا عن الموسوعة الإسلامية: www.balagh.com، http://www.kantakji.org

بشير، عبد الحميد، *تمويل التعليم الأساسي في الدول الأعضاء*، البنك الإسلامي للتنمية، ورقة عرضية رقم 10، جدة، 2004م.

بلقاسم، ماضي، *دور البنوك الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية في الدول الإسلامية*، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي: 21 و22 نوفمبر 2006م، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

البنك الإسلامي للتنمية، (1426هـ 2005م)، *لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية*.

البنك الإسلامي للتنمية، (1432 – 1436هـ)، التقارير السنوية، موقع البنك على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): http://www.isdb.org.

البنك الإسلامي للتنمية، (جمادى الأولى 1432هـ أبريل 2012م)، *مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز*.

البنك الإسلامي للتنمية، (جمادى الأولى 1432هـ أبريل 2012م)، *مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، 38 عاما في خدمة التنمية*.

البنك الإسلامي للتنمية، *تقرير عن برنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وبناء قدراتها في مجال منظمة التجارة العالمية*، الدورة السادسة والعشرين للجنة الكومسيك، 5 – 8 أكتوبر 2010م، إسطنبول، تركيا.

البنك الإسلامي للتنمية، *رؤية البنك الإسلامي للتنمية حتى عام 1440هـ*، رؤية من أجل كرامة الإنسان، صفر 1427هـ/ مارس 2006م.

البنك الإسلامي للتنمية، *مصطلحات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية*، 20 صفر 1425هـ/ 10 أبريل 2004م.

بوعشبة، توفيق، *أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي بين النظرية والتطبيق*، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، سبتمبر 1983م، جدة.

تيماوي، عبد المجيد، و براهيمي، شراف، *دور مؤسسات التمويل اللاربوية في تحقيق التنمية الاقتصادية: عرض بعض التجارب*، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي: 21 و22 نوفمبر 2006م، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

الحمر، عبد الملك يوسف، *المصارف الإسلامية وما لها من دور مأمول وعملي في التنمية الشاملة*، معايير المحاسبة الإسلامية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

العايش، عبد الله بن حلفان بن عبد الله، (1431/5/6هـ إلى 1431/5/8هـ) *بنك التنمية الإسلامي ودوره في التنمية التعليمية*، المؤتمر العربي الرابع للمعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية في الوطن العربي (إدارة التعاون العربي العربي)، تونس، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، برعاية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وبالتعاون مع الوكالة التونسية للتعاون الفني بوزارة التنمية والتعاون.

علي، ماجد إبراهيم، *البنك الإسلامي للتنمية: دراسة في إطار التنظيم الدولي الاقتصادي والاقتصاد الإسلامي*، القاهرة، 1982م، دار النهضة العربية.

عياش، محمد صالح، *علاقة المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية بالتنمية المستدامة*، نشرة التنمية المستدامة، 2 يوليو 2009م، العدد الثاني.

عيد، عادل عبد الفضيل، (2015م)، *قرارات المجامع الفقهية في المعاملات الاقتصادية*، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنات، العدد السادس، يونيو، بني سويف، جامعة الأزهر، مصر.

الغزالي، عبد الحميد حسن و عيد، عادل عبد الفضيل، (2013م)، *تقويم تجربة المصرفية الإسلامية*، موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية، ج 13، مركز الدراسات المعرفية، مصر.

الغزالي، محمد محمد عطية، (2010م)، *ضوابط التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي في الفكر الاقتصادي – دراسة مقارنة*، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر.

فداد، العياشي، *إدماج مؤسستي الزكاة والوقف في برامج مكافحة الفقر مع الإشارة إلى دور البنك الإسلامي للتنمية*، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

فضل الله، بشير عمر محمد، (الثلاثاء 13 ربيع الأول 1427هـ 11 أبريل 2006م)، *تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية*، منتدى الفكر الإسلامي، جدة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي، (1418هـ 1998م)، قرارات وتوصيات، الدورات 1-10، القرارات 1- 97، بتنسيق وتعليق د/ عبد الستار أبو غدة، ط2، دمشق، دار القلم.

مجموعة البركة المصرفية، (6، 7 رمضان 1433هـ 25، 26 يوليو 2012م)، *ندوة البركة الثالثة والثلاثين للاقتصاد الإسلامي*، جدة.

المستاوي، محمد صلاح الدين، البنك الإسلامي للتنمية: *جهود خيرة في خدمة الأمة ودينها في مختلف المجالات*، منشور في موقعه على (الإنترنت): www.mestaoui.com

المصري، رفيق يونس، (28، 29 رجب 1416هـ، 20، 21 ديسمبر 1995م، 20، 21 صفر 1417هـ، 6، 7 يوليو 1996م)، *الربط القياسي للديون بعملة اعتبارية*، جدة، ماليزيا، الندوة الفقهية الاقتصادية حول قضايا العملة، مجمع الفقه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي الدولي، بالتعاون مع مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين.

موقع البنك الإسلامي للتنمية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): www.spa.gov.sa

موقع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): www.irti.org

موقع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على شبكة (الإنترنت): www.iciec.com

موقع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

www.itfc-idb.org/en

موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

http://www.fiqhacademy.org.sa

موقع مجمع الفقه الإسلامي الهندي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

http://ifa-india.org/arabic.php

موقع منتدى مجموعة البنك لتنمية الأعمال (ثقة) على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

www.idbgbf.org

موقع منظمة التعاون الإسلامي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): http://www.oic-oci.org

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (1437هـ)، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية المعاصرة، الرياض، دار الميمان للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Copyright of IUG Journal of Sharia & Law Studies is the property of Islamic University of Gaza and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.

www.manaraa.com